



المدرسة الوطنية العليا
للعلوم التطبيقية

الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ:

د. لطفى خياري

إعداد الطالبة:

آية قرماط

لجنة المناقشة:

أ. تاحي طارق رئيسا

أ. لطفى خياري مشرفا ومقرا

أ. علي لوراري عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل المتواضع"
أتوجه بخالص عبارات الشكر إلى الأستاذ لطفي خياري الإشرافه علي.
والدعم الكبير الذي تلقيته منه خلال فترة الإشرافه علي شكرا
أشكر عائلتي والداي. جدتي رحمها الله، جدي الذين سارقي مدينة لهم

بجميع

نجاحاتي العلمية والعملية.

أشكر إخوتي وأصدقائي لدعمهم الذي حظيت به طيلة فترة تكويني

بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى كل من وثق بي ودعمني وفاء، شهيناز حسيبة

شكرا لكم

إِهْدَاء

إلى والدي الكريمين

إلى جدي الغالي

إلى إخوتي الأعزاء

ملخص الدراسة:

تحلل هذه الدراسة الدور الجزائري في الساحل الإفريقي من خلال إبراز مستويات التأثير والتأثر البيئة الإقليمية الراهنة التي تتميز بكثير من الاضطرابات، من خلال دراسة السياسة الخارجية الجزائرية التي لها دور كبير في المنطقة الإفريقية، كما تمحورت هذه الدراسة على آليات الاستراتيجية الجزائرية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي من خلال دراسة التحولات الأمنية في هذه المنطقة، حيث تتساءل الدراسة حول مدى فعالية الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، وقد تم التأكيد على أن لعب دورها في تدعيم السلم والتنمية في المنطقة وكل هذا بهدف إعادة إحياء مكانة الدولة المحورية للجزائر في عمقها الساحلي.

Abstract :

This study analyses Algeria's role in the African coast by highlighting the levels of impact and impact of the current regional environment characterized by many disturbances by examining Algeria's foreign policy, which plays a significant role in the African region, The study also focused on Algeria's strategic mechanisms for achieving security in the African coast by examining security transformations in this region. s strategy to address security threats in the African Sahel, It was emphasized that playing its role in consolidating peace and development in the region, all with a view to reviving Algeria's pivotal position in its coastal depth.

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

المبحث الثالث: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

الخلاصة

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: منطقة الساحل الإفريقي من المنطلق الاجتماعي والاقتصادي

المطلب الثالث: الساحل الإفريقي سياسيا وأمنيا

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الاندماج الوطني و النزاعات الإثنية

المبحث الثالث: التهديدات المؤثرة على الأمن الجزائري

المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية

خلاصة

الفصل الثالث: استراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة في الساحل

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي وفق الإدراك الأمني الجزائري

المبحث الثاني: الآليات الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الآليات الأمنية و العسكرية.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية

خلاصة

خاتمة

مقدمة

منذ أحداث 2011 في ليبيا ومالي 2012، تغير المشهد الجيوسياسي والإقليمي لمنطقة الساحل بشكل جذري. باتت المنطقة تعاني من الخوف وعدم الاستقرار، مع مسار سياسي مضطرب، وانتشار الحركات الانفصالية والانتفاضات العنيفة، وتنامي الأنشطة الإجرامية كتهريب الأسلحة والإرهاب. تُشكل هذه التهديدات خطراً مباشراً على الجزائر، نظراً لموقعها الجغرافي المجاور لمنطقة الساحل. لذا، بات من الضروري وضع استراتيجيات أمنية فعالة على مستوى الدولة وأجهزتها.

تتميز هذه الاستراتيجيات بالثبات النسبي أحياناً، حيث تعتمد على مبادئ ومرتكزات مستمدة من مختلف العوامل والخلفيات، مع تركيز الدولة على الجانب الأمني بشكل شامل. بينما تتسم أحياناً أخرى بالتغير والتكيف، لمواكبة التقلبات في البيئة الاستراتيجية الداخلية والخارجية. تجمع الاستراتيجية الأمنية بين السياسة الخارجية والدبلوماسية وقطاع الدفاع والأمن، لتقديم تصور شامل لمستقبل أمن الدولة في مواجهة مختلف التهديدات.

لا يمكن النظر إلى أمن الدولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى، فالأمن ظاهرة مترابطة. ووفقاً لنظرية "مركب الأمن الإقليمي" لباري بوزان، فإن أمن دولة ما مرتبط بشكل وثيق بأمن جيرانها. وبالتالي، تُصبح منطقة الساحل نموذجاً لمركب إقليمي، حيث تتداخل سلسلة من النزاعات المترابطة، مما يجعل مسألة أمنة المنطقة مسؤولية مشتركة للدول المكونة لهذا الفضاء.

في ضوء ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أمن الجزائر ومنطقة الساحل (مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد)، في سياق المعضلات الأمنية التي تعيشها المنطقة وتأثيراتها على الأمن الداخلي للجزائر، وتقدم تحليلاً معمقاً للتحديات والفرص التي تواجهها الجزائر في مساعيها للحفاظ على أمنها واستقرارها.

1. أهمية الدراسة:

- تركز هذه الدراسة على تحليل واقع الأمن في دول منطقة الساحل، مع تسليط الضوء على التحديات المتعددة التي تواجهها هذه الدول، خاصة فيما يتعلق بانتشار ظواهر مثل الإرهاب، وتجارة المخدرات، ونشاط المرتزقة، والهجرة غير الشرعية، وتجارة الرقيق.

- وتُضاف إلى هذه التحديات الداخلية التدخلات الخارجية المتزايدة من قبل العديد من الدول، بما في ذلك فرنسا والولايات المتحدة والصين، ناهيك عن ظهور مجموعات مسلحة مثل مجموعة فاغنر العسكرية الخاصة. وتُعقد هذه التدخلات الخارجية المشهد أكثر، وتُفاقم من حدة التحديات الأمنية في المنطقة، خاصة مع وجود مصالح متضاربة بين الدول الفاعلة.

- تُولي الدراسة اهتمامًا خاصًا بالتحديات التي تواجهها الجزائر في حماية حدودها الجنوبية الشاسعة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة والهشة التي تُميز منطقة الساحل.

- تهدف الدراسة من خلال تحليل هذه العوامل المترابطة إلى فهم أعمق لديناميكيات الأمن في منطقة الساحل، وتقييم فعالية الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الأمنية، واستخلاص الدروس المستفادة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

2. أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع الأسباب الكامنة وراء الدراسة بين الذاتية والموضوعية منها. ويمكن عرضها كالتالي:

➤ الأسباب الموضوعية :

- بالنظر إلى تطور مفهوم الأمن على كافة المستويات، ليُدرج على رأس أولويات المجتمع الدولي ومواضيع السياسة الخارجية، في إطار يجمع بين مختلف القطاعات

دفاع، دبلوماسية وسياسة خارجية ليشكل في الكل الاستراتيجية الأمنية للدولة بمختلف حجمها وقوتها.

- وجود العديد من المؤشرات التي تدل على إمكانية انتقال مركز التحولات العالمية إلى إفريقيا بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي والموارد التي تتوفر عليها وفرص الاستثمار الأجنبية.

➤ الأسباب الذاتية:

تنطلق الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع من:

- اهتمام الباحث بدراسة الاستراتيجية الجزائرية، خاصة بتردد العديد من الباحثين في دراسة هذا الموضوع نظرا إلى التعقيد والغموض الذي تتميز به السياسة الخارجية الجزائرية، ومحاولة فهم تصور صانع القرار في صياغة القرارات التي تخص البيئة الاستراتيجية.

- الاهتمام بمعرفة أسباب تزايد الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي رغم أنها تظهر ساحل من الأزمات والمشاكل المتراكمة.

3. إشكالية الدراسة:

مع تصاعد الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة، برزت الجزائر كفاعل رئيسي في الجهود المبذولة لمواجهة هذه المخاطر. وبحكم موقعها الجغرافي والتاريخي المتميز، اعتمدت الجزائر على دبلوماسية فعالة مستمدة من مبادئها وتاريخها في التعامل مع جوارها الإقليمي.

في ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؟

إن تحليل الإشكالية يتطلب التعمق في المتغيرات الرئيسية الواردة ومحاولة فهمها كل على حدة، يستوجب تفكيك الإشكالية الرئيسية إلى متغيرات تفسيرية جزئية، وعليه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي؟
2. أين تظهر أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للاستراتيجية الجزائرية؟
3. ما هي الآليات الاستراتيجية التي استخدمتها الجزائر لتفعيل دورها في منطقة الساحل الإفريقي؟
4. الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية تطرح الفرضيات التالية:

1. كلما حافظت الجزائر على مبادئها وثوابتها الدستورية كلما اتسع نشاطها قاريا وزادت من دورها الرئيسي في بعدها الإفريقي؛
2. يعتبر المتغير الأمني أساس توجيه الاستراتيجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي؛
3. هناك علاقة ترابطية بين تحقيق أهداف الجزائر في محيطها الإفريقي وامتلاكها المحددات المادية والمعنوية والشخصية.
4. الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

➤ **الإطار الزمني:** تمتد فترة الدراسة من سقوط النظام الليبي 2011 إلى يومنا هذا، وقد اخترنا هذه الفترة بالذات لأن الدبلوماسية الجزائرية عرفت نشاطا مكثفا في الدائرة الإفريقية بشكل عام والساحل الإفريقي بشكل خاص، مع عدم إهمال البعد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال.

➤ **الإطار المكاني:** تختص هذه الدراسة بالاستراتيجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على الدول الحدودية مع الجزائر وهي مالي، النيجر وموريتانيا،

ونظرا للتطورات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، لا يمكن تجاهل الوضع الأمني في ليبيا التي ساهمت في تصاعد التوترات وتفاقم الوضع الأمني الإقليمي.

5. مناهج الدراسة:

المنهج التحليل: يعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما لأنه يساعد الباحثين على التعمق في الأفكار وضبط المفاهيم من خلال وصف وتحليل الظواهر بشكل كمي أو كيفي، ومن ثم طرح مجموعة من التساؤلات المبهمة، والقيام بعملية تجميع البيانات والمعلومات من خلال مجموعة من العينات التي تتضح فيها الخصائص، ثم تكون مرحلة التحليل لبلوغ النتائج والقيام بالتفسير.

تم توظيف هذا المستوى المنهجي من خلال محاولة فهم الأدوار التي تقوم بها الجزائر في الساحل الإفريقي انطلاقا من سياستها الخارجية، بالإضافة إلى أن ضبط مفاهيم الموضوع المتعلقة بالدراسة تقتضي وصفها وتحليلها لفهم المعاني وضبط المفاهيم للتدقيق والتعمق، والوصول لهدف الدراسة، خاصة وأن المستوى الوصفي التحليلي يقدم معطيات ووصفا دقيقا انطلاقا من حقائق ميدانية.

المقاربة السردية التاريخية: تكمن العبرة الأساسية في دراسة تجارب الماضي لاستكشاف الأخطاء والتعلم منها وهذا ما تسعى إليه دراستنا، وعليه فالمقاربة التاريخية لا تكفي بسرد الوقائع وتكديسها فحسب، ولكنها تقدم لنا الظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر ثم تلاشيها، وتحاولا المقاربة أن تزودنا كذلك بمختلف القوانين التي تحكمت في ذلك، كما أنها تستهدف استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حدث ما، والوضعية أو الحال أو الظرف الذي وجدت فيه.

إن التطرق لموضوع الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل، العودة إلى تاريخ ظهور تلك التهديدات، ولهذا تطلب علينا توظيف المقاربة التاريخية لفهم الاستراتيجية الجزائرية التي تأثرت بتاريخ تلك التهديدات.

6. الإطار النظري:

النظرية الليبرالية: أعطت الجزائر لمقاربتها شكلا كبيرا من هذه النظرية كمحور التعاون الدولي والتنسيق الأمني في مكافحة التهديدات الأمنية في الساحل وعدم استعمال العنف والتدخل العسكري.

المقاربة الجيواستراتيجية: تهدف الدراسة الجيواستراتيجية إلى دراسة الإقليم وفقا لأهميتها الاستراتيجية من خلال التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالأقاليم ذات المصلحة القومية للدول الكبرى، الاهتمام بالعناصر الجغرافية للأقاليم ومدى أهميتها الجيواستراتيجية، البحث في المركز الاستراتيجي للإقليم سواء في الحرب أو السلم.

هيكلية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي لمعرفة أسباب توجيه الاستراتيجية الجزائرية نحو المنطقة في مرحلة ا بعد 2011 خاصة في ظل التهديدات المتزايدة، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على الجزائر، وفي الفصل الثالث حاولنا تقديم الآليات الاستراتيجية التي تستخدمها الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي
والنظري للسياسة الخارجية

تمهيد:

تعد السياسة الخارجية ذلك السلوك المبني داخليا والموجه نحو البيئة الخارجية للدولة، وهذا السلوك تتحكم فيه جملة من المحددات الأساسية، داخلية وخارجية للدولة.

وقد ساهم باحثي ومفكري علم السياسة والعلاقات الدولية في التنظير والبحث في سلوكيات الدول الخارجية بغية الفهم والتحليل والتنبؤ بمآل العلاقات بين الوحدات الدولية في نسق دولي تعمه الفوضى والشك المتبادل.

في هذا الإطار الفوضوي تسعى بعض الدول لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين من خلال إقرار جملة من المبادئ الموجهة لسلوكها الخارجي، من أبرزها الجزائر التي تحافظ كوحدة دولية على مبادئ ثابتة في سياستها الخارجية مكنتها من كسب الثقة والاحترام بين الدول.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

تعد السياسة الخارجية في مفهومها الأقل تعقيدا سلوكا خارجيا للدولة يظهر تفاعلها مع بقية الوحدات الدولية في مختلف القضايا، ويتم صياغته بناء على إدراك صانعي القرار في الدولة من خلال ترجمة مقدرات الدولة إلى محددات تسمح بالتحرك الخارجي.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم التي لا يوجد حولها اتفاق عند علماء علم السياسة بوجه عام وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وذلك لسبب أساسي مفاده أنها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا وفكريا وأكاديميا عن بعضها البعض، وإلى اختلاف المتغيرات التي يعتمد عليها كل فريق لفهم السياسة الخارجية. و يمكن ملاحظة ذلك من خلال تقديم مجموعة من التعاريف المتداولة للسياسة الخارجية:

– ريتشارد سنايدر Richard Snyder "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"¹.

– رودولف هولستي Rudolf Holsti: عرف السياسة الخارجية بأنها "أفعال الدولة اتجاه محيطها الخارجي والظروف المحيطة بعملية صناعة القرارات هي التي تؤدي لاتخاذ هذه الأفعال من جانب الدول"².

– محمد السيد سليم: برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

¹ محمد جعبوب، تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية، في: مجلة أكاديميا، العدد الرابع، 2016، ص.116.

² رحالي محمد، "محاضرات في السياسة الخارجية"، ص.06.

- جيمس روزنو James Rosenau "التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير مرغوب فيها."

- مارسيل ميرل Marcel Mer " جزء من السياسة العامة للحكومة، يشمل قرارات وأفعال موجهة نحو الخارج، بهدف تسوية مشاكل الدولة المطروحة فيما وراء حدودها الجغرافية"¹.

- تشارلز هيرمان Charles Hermann: "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم من الإداريين، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية."

من خلال التطرق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريفا شاملا لها، على أنها جملة الأهداف التي ترسمها أي دولة للتعامل مع بيئتها الخارجية، جملة هذه الأهداف ترسمها الدولة وفقا لتصورها لدورها الإقليمي والدولي، وتختلف هذه الأهداف وفقا لقوة الدولة ومكانتها.

السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة:

يتداخل مفهوم السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى، حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والاستراتيجية أدوات لتحقيق السياسة الخارجية، حيث تعمل الأولى من خلال الإقناع، بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، بالتالي فنجاحتهما تنعكس بشكل إيجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعفها وتبعيتها.

¹ سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية*، الطبعة الخامسة، بغداد: المكتبة القانونية، 2010، ص.15.

أ. السياسة الخارجية والدبلوماسية:

تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، أما الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية¹.

ويعرف الكاتب الروسي غريغوري تونكين Grigory Tunkin الدبلوماسية بأنها "النشاط (بما في ذلك مضمون واجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة، العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية) الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، والممثلات الدبلوماسية ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة". إضافة إلى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية، أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية².

إن الدبلوماسية هي فن إدارة وتنظيم العلاقات بين الدول، كما يتفق الكثير من المتخصصين بأن إدارة وتنظيم العلاقات الخارجية للدولة تتم بناء على اعتبارات ومصالح كل دولة.

إن المعنيين بشؤون الدبلوماسية يدركون بأن تحقيق مصالح وأهداف أي دولة لا تتم إلا من خلال الدبلوماسية الناجحة، وأن أدوات هذه الدبلوماسية يفترض أن تكون (الذكاء والفتنة والحكمة والكفاءة والصبر). وهذا يعني أن يولى اهتمام بالغ للدبلوماسية، باعتبارها علم وفن وأصول، وأن من يمارسها يجب أن يتقن عمل وإدارة العلاقات العامة والدولية.

¹ محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، في: *المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية*، العدد 25 ديسمبر 2016 السنة الثامنة، ص.6.

² *المكان نفسه*.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

أولاً: تفسير النظرية الواقعية للسياسة الخارجية:

نشأت المدرسة الواقعية كردة فعل على أفكار المدرسة المثالية التي قدمت نظرة مثالية أخلاقية للعالم لتركيزها على ما يجب أن يكون، فضلاً عن فشلها في الحيلولة دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولهذا جاءت النظرية الواقعية لدراسة العالم انطلاقاً مما هو كائن، مقدمة بذلك تفسيراً واقعياً له.

المدرسة الواقعية هي عكس المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية بل تتبنى موقفاً يركز بشكل أساسي على مصالح الدولة الخاصة، دون الاكتراث لمصالح الدول الأخرى إذا تطلب الأمر. تتضمن السياسة الخارجية الواقعية غالباً استخدام القوة و تقبل الأحداث مثل الصراعات الدولية و الحروب كظواهر طبيعية أو ضرورية لحماية مصالح الدولة التي تتبنى السياسة الواقعية، إن أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأن النظام العالمي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى، و العامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة و القوة العسكرية و يرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية (مذهب التجارية).¹

فرضيات الواقعية:

يعتقد علماء النظرية الواقعية أن ثمة مجموعة من العوامل الثابتة إلى حد بعيد تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل السلوك الدولي:²

¹ سعادة راغب الخطيب، *تطور السياسة الخارجية*، الطبعة الأولى، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015، ص.16.

² جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة وليد عبد الحي، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص.60.

- يعتقد الواقعيون أن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغييرها بسهولة، فالإنسان ليس مجبولا على حب الخير والفضيلة، فالإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة؛
- الموقع الجغرافي لدولة ما يؤثر في إمكانياتها وتوجهاتها السياسية الخارجية، إذ أن الجغرافيا تجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو من غيرها، وبعض الدول تحتل مواقع استراتيجية أكثر أهمية من غيرها، وسهولة الوصول إلى الطرق المائية وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن الدولة تؤثر كذلك في السياسة الخارجية، والموقع بدوره يؤثر على المناخ وبالتالي على طول الفصول التي تساعد على نمو المحاصيل بمثل ما يؤثر على قدرة الدولة على تعبئة قدراتها لمواجهة الدول الأخرى؛
- نتيجة الصعوبة في تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي أو حتى الحكومة العالمية، يصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم واستخدام القوة، ومن هنا يقر أغلب الواقعيين بأن ميزان القوى يمثل أحد السبل الهامة في هذا المجال، إذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يتعذر على إحداها أن تسعى للهيمنة.

المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها الفكر الواقعي:

أ. مفهوم القوة: قامت المدرسة الواقعية بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور مفهوم القوة كأداة لتحليل وتفسير هذه العلاقات، وتمثل كتابات هانس مورغنثو Hans Morgenthau أشمل وأغنى دراسة لمفهوم القوة ودوره وموقعه في العلاقات الدولية.

حسب مورغنثو يحكم عامل القوة العلاقات بين الدول منذ نشوء أقدم الوحدات السياسية التي يمكن القول أنها في تفاعلاتها شكلت نظاما دوليا سياسيا، مثلا نظام الدولة المدينة الإغريقي عند ثيوسيديس Thucydide والنظام الصيني القديم عند سن تزو Sun Tzu والهند كوتيليا وإلى المفكرين الغربيين، الفيلسوف الإيطالي نيكولا ميكيافيلي Nicolas Machiavel، والمنظر السياسي الإنجليزي توماس

هويز Thomas Hobbes، فهؤلاء اعتقدوا أن العناصر الأساسية المتحركة في السياسة الدولية هي القوة والأمن.

ويستتبع ذلك أنه بغض النظر عن بنية الدولة أو تركيبها السياسية واتجاهاتها العقائدية فهي محكومة بعلاقات الصراع من أجل القوة.¹

ويعتبر مورغنثو أن السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، والتسابق لزيادة قوة كل دولة باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لذلك. ويرى مورغنثو أن الدول تتبع ثلاث أنواع من السياسات هي: سياسة المحافظة على الوضع القائم، سياسة التوسع وسياسة الهيمنة.

وفقا لمنطق القوة يعتبر هانس مورغانثو الدول النامية هي الأكثر تأثرا بالعوامل الخارجية، وسياستها الخارجية هي تكون مجرد ردة فعل على مبادرات القوى الخارجية ومواقفها. وبناء على ذلك فإن الدول الضعيفة لا تستحق اهتمام الدارسين لأنها تفتقر إلى القوة والقدرة على التأثير في النظام الدولي. من جانبه يرى ريتشارد سنايدر أن الدول النامية هي الأكثر تعرضا لتقلبات المنافسة الأمنية والاقتصادية. وبناء على ذلك، تكون الاعتبارات الخارجية هي المحددات الأكثر تأثيرا على السلوك الخارجي للدول النامية. فطبيعة النظام الدولي تفرض على هذه الدول اتباع مسلك سياسي معين، وتجبرها على مواكبة التوجهات والمواقف التي تتبناها القوى الكبرى المهيمنة على النظام الدولي. يعود ذلك إلى هشاشة مكانة الدول الصغيرة على الساحة الدولية، عكس الدول الكبرى التي تعتبر العوامل الداخلية الأكثر تأثيرا في سلوكيات الدول مقارنة بالعوامل الخارجية.²

¹ ناصف يوسف حتي، *النظرية في العلاقات الدولية*، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص116.
² عمران رباب، "مستقبل الاستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الخيارات المستقبلية"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية واستشراف، جامعة الجزائر 03، ص89.

ب. مفهوم توازن القوى: تذهب الفكرة الكامنة وراء توازن القوى إلى أن دوافع المصلحة القومية تفرض على الدول زيادة مقدرات قوتها القومية حتى وإن كان ذلك على حساب الدول الأخرى مما يؤدي إلى تهديد مصالحها، ومثل هذا التحدي من شأنه أن يدفع بالدول الأخيرة، خصوصا المحدودة في مصادر قوتها، إلى التحالف في محور قوى مضاد وقادر على مجابهة التحدي المشترك الذي تواجهه على اعتبار أن هذا التحالف بصيغة المحور والمحور المضاد يوفر إمكانية ردع فعالة تمنع دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها¹.

وعليه يمكن تعريف توازن القوى بأنه الحالة التي تتساوى أو تتعادل فيها عناصر القوة بين مجموعة من الدول، أي عندما تكون هناك مجموعة قوى متعادلة أو متوازنة فيما بينها في عناصر قوتها، يتعذر على أي منها أن تسعى للهيمنة². على هذا الأساس شكل الردع المتبادل الأساس الذي بنيت عليه سياسة توازن القوى.

واعتمادا على نظرية ماكيندر الجيوبوليتيكية تقدم نيكولاس سبيكمان Nicolas Spykman بتصوراته حول الهدف الذي يجب أن تتبناه السياسة الأمريكية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية فيقول "لأن نصف الكرة الأرضية الغربي لا يحتوي على مصادر اقتصادية وعسكرية وتقنية قادرة على مقاومة ما لدى البر الأوراسي من موارد فإن من الضروري للولايات المتحدة أن تحافظ على توازن القوى في أوروبا وآسيا". وفي آسيا توقع سبيكمان أن تواجه الولايات المتحدة دولة عسكرية حديثة هي الصين لا تهدد مركز اليابان فقط بل والقوى الغربية في آسيا، لذا يدعو إلى أن تساعد الولايات المتحدة اليابان للحفاظ على توازن القوى في آسيا، مع إقراره إلى أن نظام

¹ عبد القادر محمد فهمي، *النظريات الجزيئية والكلية في العلاقات الدولية*، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص.113.

² المرجع نفسه، ص.87.

توازن القوى غير مستقر ومتحول إلى أنه عنصر أساسي لنظام دولي يركز على الدول المستقلة¹.

ج. مفهوم المصلحة الوطنية: ربط مفهوم المصلحة عند الواقعيين بفكرة القوة والبقاء، فالدافع الأساسي لكل دولة يتجسد في تحقيق مصلحتها القومية المتمثلة في حماية وجودها المادي كوحدة دولية في المجتمع الدولي وبكل مقوماتها الفكرية والحضارية والثقافية والمجتمعية من أي اعتداء خارجي قد يترتب ضدها، لتصبح المصلحة القومية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة والحفاظ على سلامتها وحماية مؤسساتها، فالمصلحة هي جوهر الفعل السياسي الخارجي وغايته².

وربط مفهوم المصلحة الوطنية عند الواقعيين الجدد بمفهوم الأمن الذي هو أشمل من مفهومي القوة والبقاء، فالأمن لا يتوقف عند حدود البقاء، بل يتضمن كذلك الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للدول³.

ثالثاً: التفسير البنائي للسياسة الخارجية

مرتكزات النظرية البنائية:

تعتبر المقاربة البنائية في السياسة الخارجية مقاربة معيارية، إذ أن تحليلها للسياسة الخارجية ينطلق من تأثير الأفكار، القيم، الهويات والخطاب السائد على السياسة الخارجية للدول، عكس النظريتين السابقتين الواقعية والليبرالية تعتبر هذه العوامل هي عوامل ثابتة، فإن البنائية تعتبرها غير ثابتة وقابلة للتحول والتغيير بطريقة مستمرة ومتواصلة، بالتالي كلما

¹ جيمس دورتي، مرجع سابق، ص.67.

² عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص.90.

³ محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص.112.

تغيرت الفواعل المجتمعية المهيمنة في الدولة كلما يكون تغيير السياسة الخارجية لنفس الدولة¹.

أ. **الذاتانية:** يقدم ألكسند وندت 1995 Alexander Wendt مثالا يوضح فيه البناء الاجتماعي للواقع عندما يوضح أن 500 سلاح نووي بريطاني أقل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية من خمس أسلحة نووية كورية الشمالية، هذا التعريف لا ينتج عن الأسلحة النووية (البنية المادية) وإنما عن المعطى للبنية المادية (البنية الفكرية). بناء على ذلك يذهب الواقعيون إلى ما أبعد من الواقع المادي عن طريق تضمين تأثير الأفكار والمعتقدات على السياسة العالمية، وهذا يعني أيضا أن الواقع دائما قيد الإنشاء، ما يفتح آفاق للتغيير. وبالعودة إلى المثال السابق فإن هذا يعني أن العلاقة الاجتماعية للعداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية تمثل البنية الذاتية المتبادلة (الأفكار والمعتقدات المشتركة بين الدولتين) وإذا تغيرت هذه الأفكار والمعتقدات يمكن أن تتحول العلاقة الاجتماعية إلى علاقة صداقة².

رابعاً: نظرية الدور في تفسير السياسة الخارجية

تم سحب مفهوم الدور إلى السياسة لمعالجة دور الدولة بوصفها وحدة من بين مجموعة وحدات (الدول) انطلاقاً من منهج سلوكي باعتبار أن الدولة تعبر عن ذاتها، لذلك مفهوم الدور في السياسة الدولية هو تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع بها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسات الخارجية لدولته وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن يؤديها وتوقعاته لحجم التغيير المنتظر سواء كان في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذا الدور³.

¹ خولة جغبلو، "تحليل السياسة الخارجية"، مطبوعة بيداغوجية، تخصص علاقات دولية، جامعة باجي مختار، 2023/2022، ص.59.

² حيدر زهير جاسم، رسل ياسين مزعل، *نظرية العلاقات الدولية*، لندن: نور نشر، ص.51-52.

³ يونس مؤيد، *أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية*، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص.13.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية

المطلب الأول: المحددات الداخلية

هي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، والمرتبطة بها والتي يمكن للدولة من خلالها أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، وتشمل:

1. **النظام السياسي والاقتصادي:** ترتبط عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام وطبيعة اقتصاد الوحدة السياسية. فعندما تكون الأنظمة ديمقراطية تؤثر في عملية اتخاذ القرار من حيث الجهة التي تصنع ذلك القرار ومدى مشاركتها أكثر في هذه العملية والمراحل التي تمر بها صناعة القرار، ففي النظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لإجراءات ومشاورات ومناقشات طويلة. بينما في الأنظمة غير ديمقراطية، حيث أن عملية اتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق لا يشارك في اتخاذه إلا عناصر محدودة، فضلا على أن عملية اتخاذ القرار هنا تتميز بالسرعة في مواجهة المواقف الخارجية¹. ويجب الإشارة هنا إلى أن القرار مرتبط بمصالح النظام المرتبطة بشخصية صانع القرار، عكس الحال في الأنظمة الديمقراطية فصانع القرار يجب أن يقوم بالملائمة بين مصالح الفئة أو الحزب الذي ينتمي إليه وبين المصلحة العامة.

أما النظام الاقتصادي يقصد به جانبين أساسيين، أولهما الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة كمصادر الطاقة من بترول وغاز ومعادن كالحديد والذهب، وثانيهما الموارد الغذائية كالقمح والذرة، فتوفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية و يمكنها من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى².

¹ ميلود ولد الصديق، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص.38.

² مفتاح رمضان، "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية"، في: مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص.684.

2. **الموقع الجغرافي:** يشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركة سياستها الخارجية¹. وتبرز أهمية المحدد الجغرافي في السياسة الخارجية للدولة من خلال أهمية موقعها الاستراتيجي وإمكانية أن تلعب دورا إقليميا أو عالميا بسبب موقعها.

على سبيل المثال الموقع الجغرافي لتركيا بتوسطها لعدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط، القوقاز، الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى مكنها من تقلد دور إقليمي مهم، بينما الدول التي تكون مغلقة جغرافيا فموقعها لا يسمح لها بتقلد دور فاعل في سياستها الخارجية.

3. **شخصية صانع القرار:** انطلاقا من أن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، وأن الرئيس يمثل في بعض الدول ذات الأنظمة التسلطية وحدة اتخاذ القرار، فإن السمات والخصائص المرتبطة المعرفي والسلوكي لصانع القرار تمثل محددات داخلية في السياسة الخارجية².

4. **المحددات العسكرية:** القوة العسكرية متغير مستقل وتابع في نفس الوقت للسياسة الخارجية، فالوسيلة العسكرية مؤشر رئيسي لقوة الدولة وأداة فعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فعندما تتوفر في الدولة ترسانة عسكرية ضخمة وقيادات عسكرية كفؤة وتكنولوجيا عسكرية متطورة وعقيدة عسكرية فعالة، كل ذلك يعطي للدولة هيبة دولية ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهذا لقدرتها على حماية نفسها ضد أي تهديد خارجي³.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

يعتبر النظام الدولي محورا رئيسا إذ تلعب وتتفاعل فيه الدولة مع الفواعل الأخرى والتي تنتمي إليه، والذي يفرز متغيرات ومعطيات تؤثر في السياسة الخارجية للدول إذ

¹ محمد العربي لادمي، مرجع سابق، ص.11.

² إسلام أحمد سليم العياصرة، "محددات السياسة الخارجية"، في: *المجلة العربي للنشر العلمي*، العدد التاسع، جوان 2019، ص.8.

³ مفتاح رمضاني، مرجع سابق، ص.685.

يعرفها محمد السيد سليم "المحددات الخارجية بطبيعة النسق الإقليمي والدولي" حيث لا يتسنى للدولة أن تتفاعل أو تتفهم المتغيرات والتوجهات الرئيسية في السياسة الخارجية بدون الرجوع لدراسة أو معالجة القضايا الدولية بتحليلها ومناقشتها وإسقاطها على العوامل التي تتمتع بها الدولة المنتمية إليها، باعتبار أن العمليات السياسية في الدول تصب فيما يسمى بالنسق الدولي، حيث تتفاعل فيه الدول وتمارس نشاطاتها باستمرار سواء كانت نشاطات تعاونية أو صراعية مما ينعكس على ممارسة الدول في سياستها الخارجية¹.

إن القوانين الدولية والبنود التي فرضت على المجتمع الدولي تؤثر أيضا في طبيعة النسق الدولي والسياسات الخارجية على الدول كالمعاهدات والأعراف والتي يفرض على الدول الالتزام بها واحترامها والتقيد بقراراتها سواء في حالة الحرب أو السلم كحركة التجارة، ومنع الأسلحة المحظورة، والنقل الدولي.

حيث لا يكون هناك سياسة خارجية دون محددات خارجية تضبطها وهو ما اصطلح عليه بالعقل ورد الفعل، حيث أن معظم التصرفات الدولية عبارة استجابة لأفعال البنية الخارجية المرسله داخل الهرم الدولي وهو مبدأ المعاملة بالمثل، فإذا قامت الدولة بـأ- بسلوك عدواني سوف يكون رد الفعل من الدولة ب- بنفس السلوك، مع اختلاف في أدوات ووسائل التنفيذ التي قد تكون متفاوتة.

المبحث الثالث: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر، منذ استقلالها 1962م، سياسة خارجية قائمة على مجموعة من المبادئ رسختها الثورة الجزائرية، ونص عليها الدستور الجزائري لسنة 1976 في الفصل السابع من الباب الأول من مجموعة من المواد من المادة 86 الى المادة 293².

¹ صليحة ممد، "محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دوائر محيطها الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة وهران 02، 2018/2019، ص.34.

² الدستور الجزائري 1976.

حيث تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار.* يمكن أن نلخصها كما يلي:

1. **عدم التعدي على الحدود الموروثة بعد الاستقلال:** بعد حصول الدول المستعمرة

على الاستقلال تم طرح مبدأ احترام الحدود الموروثة بعد الاستقلال لتفادي وقوع نزاعات وحروب بين هاته الدول، وذلك ما جاء في المادة 62* من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 التي تبين أن تبقى الحدود الإقليمية ثابتة ومستقرة¹، بالإضافة إلى ميثاق "منظمة الوحدة الإفريقية" في مايو 1963، الذي نصّ بوضوح على مبدأ "احترام الحدود القائمة عند الاستقلال". بينما نصّ إعلان القاهرة 1964 أيضا على مبدأ "الوضع الراهن"، بحيث منع أي إعادة لترسيم الحدود وحظر الانفصال². ونظراً لطبيعة حركية العلاقات الدولية، اضطرت الجزائر إلى الدفاع عن وحدتها الترابية. وقد قامت الجزائر بترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول نزاع حدودي بينها وبين المغرب بعد استعادة استقلالها. وقد سعت الجزائر لتعزيز هذا المبدأ كونه يعكس استمرارية مبادئ الثورة ويشكل دعامة أساسية لحسن الجوار الإيجابي وضمان الأمن الإقليمي.

لتحقيق ذلك، وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات بدءاً من اتفاقية تلمسان في 27 ماي 1970، ومتبوعة بمعاهدة الرباط في 15 جوان 1972، حيث تمت مناقشة مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب. ومن ثم، سعت الجزائر أيضاً إلى ترسيم حدودها

* المادة 86 تنص "تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية"

* المادة 62 تنص "لا يجوز الاحتجاج بالتغيير الجوهرى في الظروف كأساس لانقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها إذا كانت المعاهدة تنشئ حدوداً"

¹ اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، الفصل الثالث: انقضاء المعاهدات وإيقاف العمل بها.

²عباس محمد صالح، "الصراعات الحدودية وتداعياتها على استقرار القرن الإفريقي: الحدود السودانية - الاثيوبية نموذجاً"، في: <https://afrocen.org/article.php?id=312>، تاريخ الاطلاع: 2024/03/22.

مع جميع جيرانها، وتم التوقيع على اتفاقية مع تونس في 6 يناير 1970، واتفاقية أخرى في 19 ماي 1983. كما تم التوقيع مع موريتانيا في 13 ديسمبر 1983 ومع مالي في 8 ماي 1983، ومع النيجر في 5 يناير 1983. وفي 1 فيفري 1984، تم التوقيع على معاهدة حسن الجوار والأخوة والتعاون مع ليبيا، وتم تنفيذها في 1990¹. بهذه الاتفاقيات، سعت الجزائر إلى تحقيق الاستقرار الحدودي وتعزيز العلاقات الجيدة وحسن الجوار مع جيرانها، مما يساهم في ضمان الأمن الإقليمي واستمرارية مبادئ الثورة في البلاد.

2. **حق الشعوب في تقرير مصيرها:** * يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها عنصر إضافي وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار، لأنه لا يوجد هذا العنصر في علاقات حسن الجوار الذي فرضته المنظمات العالمية الإقليمية والدولية². استمدت الجزائر هذا المبدأ من نضالها الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبل وأثناء الثورة التحريرية، ويمتد هذا المبدأ إلى وقتنا الحاضر من خلال الدعم اللامشروط للقضية الفلسطينية وكذا الشعب الصحراوي في تقرير مصيره³.

3. **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** * نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ويمنع عن الأعضاء المنطويين تحت

¹ ناصر بوعلام، "نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة احياء الدور الريادي في منطقة الساحل الافريقي"، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، المجلد 04، العدد 02، جويلية 2019، ص.262.

* **المادة 92** تنص "يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد والإمبريالية، والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة. يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية"
² ناصر بوعلام، *المكان نفسه*.

³ فاروق شتوان، خالد ريطي، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا"، مذكرة ماستر، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016-2015، ص.12.

* **المادة 90** تنص "وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

غطاء الأمم المتحدة حتى التلطف بالتدخل أو الحديث عنه¹، وهو ما نصت عليه العديد من موثيق المنظمات الإقليمية. وتنص المادة 93 من الدستور على هذا المبدأ كما أنه في الخطابات الرسمية تدعو الجزائر إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والأمثلة عديدة منها التي هبت عليها رياح التغيير في فترة ما يسمى بـ "الربيع العربي" فإن الجزائر تمسكت بمبدأ الحياد في علاقاتها الخارجية، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من قبل أطراف الصراع حتى لو يكون أحد الأطراف عربيا، وهذا المبدأ طبقتة الجزائر على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية أو في علاقاتها الثنائية.

4. حل النزاعات بالطرق السلمية ورفض القوة: * تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على الطرق والوسائل السلمية في حل النزاعات الدولية عبر آليات الوساطة والمساوي الحميدة لحل الخلافات، وهو ما يدخل في إطار الدبلوماسية الوقائية، لذلك فإن استخدام القوة العسكرية تكون للدفاع عن السيادة الوطنية دون استخدامها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. معاناة الجزائر من ويلات الاستعمار الفرنسي جعلها تعمل منذ استقلالها على المساهمة في بناء الأمن الدولي من خلال حالات الوساطة الكثيرة التي قامت بها كالوساطة بين إيران والعراق (1975) والنزاع الإثيوبي الإريتيري (2000) وكذلك اسهاماتها في البناء المؤسساتي المتعلق بالجانب الأمني في إفريقيا كإنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا.

¹ عبد الحق بوسماحة، "البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية 1999 / 2019"، أطروحة دكتوراه، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2021/2022، ص.64.

* المادة 89 تنص "تمتتع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وتبذل جهودها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية".

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

1. المحدد الجغرافي:

تقع الجزائر في وسط وشمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش و12 شرقه وبين دائرتي عرض 37/19 شمالا، كما تقدر مساحة الجزائر ب 2.381.741 كم² يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كم على خط الساحل و 1800 كم على خط تندوف غدامس، تحدها من الشرق تونس بطول حدود 965 كم، و ليبيا ب 982 كم، و من الجنوب النيجر ب 956 كم و مالي ب 1376 كم و موريتانيا في الجنوب الغربي ب 463 كم و الصحراء الغربية ب 50 كم و المغرب ب 1559 كم من الغرب¹.

بهذا الموقع تنتمي الجزائر إلى مجالات جغرافية عديدة باعتبارها تتوسط المغرب العربي وتشكل 42.39 % منه، وبوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا وتربط بين ضفتي المتوسط وهي جزء من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط وتشارك جزء كبير من الصحراء مع دول الساحل الصحراوي². هذه النقطة جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، هذا ما يجعله شديد التأثير بما يحدث في باقي كيانات المنطقة ما يشكل عبئا أمنيا عليها.

تزداد أهمية المتغير الجغرافي للسياسة الخارجية الجزائرية خاصة تجاه الساحل الإفريقي في ظل تواجد عنصر الطوارق في الجنوب الجزائري على المناطق الحدودية مع شمال النيجر ومالي التي تعرف هي الأخرى انتشارا وتواجد لمثل هذا العنصر في مناطقها

¹ أحمد لشهب، محمد رمضان، مرجع سابق، ص.686.

² نعيمة شواف، عبد الحفيظ قواسمية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات في دول الجوار: دراسة حالة ليبيا"، مذكرة ماستر، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي، 2017/2018، ص.41.

الشمالية، حيث يرتبط طوارق مالي والنيجر بعلاقات قرابة مع طوارق الجزائر، لذلك تأخذ الجزائر في اعتبارها عامل المتغير السكاني في سلوكها الخارجي اتجاه أزمات المنطقة¹.

2. المحدد الاقتصادي:

يقصد بالموارد الاقتصادية والتي تحدد سياسة الدول في صنع قرارها الخارجي بما تكسبه الدولة من ثروات كالنفط، الغاز، الفحم ... حيث تعتبر الدولة قوية اقتصاديا إذا ما توفرت على مجموعة من الموارد التي تجعلها في نمو اقتصادي مستمر يجعل منها الدولة المتصلة بالدول خارج حدودها في إطار تفاعلات تجارية واقتصادية، فالدول تعرف عن غيرها في الحقل الدولي حسب درجة امتلاك الموارد الاقتصادية.

يشكل النفط والغاز الطبيعي المسيل ثروة البلاد الرئيسية، فهي تمثل 97% من المداخل من العملة الصعبة، حيث تحتل الجزائر المرتبة 11 على مستوى العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي التي قُدرت - في عام 2021م - بحوالي 159 مليار متر³، كما تملك احتياطات مؤكدة من البترول التقليدي بحوالي 12.2 مليار برميل².

لذا فإن تقلبات أسعار النفط لها انعكاس مباشر على التوازنات المالية والاقتصادية للبلاد، وكان للعام الأول من وباء كورونا تأثير بالغ على الاقتصاد الجزائري. فبالإضافة إلى الخسائر الصحية، نتج عن الوباء تطورات سلبية أخرى، منها انخفاض أسعار النفط، وإغراق الاقتصاد الجزائري في الركود؛ حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.1% في عام 2020م، وتراجع معدّل النمو بنسبة 6.1% مقارنة بعام 2019م حسب بيانات البنك الدولي.

تتواجد معظم الاحتياطات النفطية في الجنوب الجزائري، الأمر الذي يحتم على الدولة الجزائرية تأمين هذه المنطقة التي لها أهمية استراتيجية كونها تعتبر المصدر الأساسي

¹ صليحة ممد، مرجع سابق، ص.121.

² الاقتصاد في الجزائر، في: <https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria> ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/05.

لإيراداتها باحتوائها على ثروة طاقة معتبرة أساسها النفط والغاز، وهذا ما يفسر أنّ جزءا كبيرا من أسباب تركيز الدبلوماسية الجزائرية على منطقة الساحل الإفريقي التي تأتي منها مختلف التهديدات المحتملة على الجنوب الجزائري بحكم الارتباط الجغرافي لهذا الأخير بالمنطقة من جهة، وبحكم أنه مصدر للأمن الطاقوي من جهة أخرى.

كما أن نشاط التعدين في الجزائر متنوع جدا، فهناك أكثر من 30 معدن من المعادن المستخدمة في مختلف الحاجيات البشرية من بينها الحديد والزنك والرصاص، واليورانيوم والمعادن الثمينة كالذهب والأحجار الكريمة المتواجدة في مختلف ناطق الجزائر بما فيها الجنوبية.

وقد وفرت العائدات النفطية دعما ماليا للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، كما عمقت دورها داخل المنطقة من خلال القروض والهبات التي تمنحها لدول المنطقة، الجزائر من الناحية الاقتصادية أحسن حالا مقارنة بباقي دول الجوار، وهو ما شكل عامل دعم لسياستها الخارجية خاصة اتجاه المنطقة،

3. المحدد العسكري:

تولي الجزائر أهمية كبيرة للجانب العسكري ويظهر ذلك من خلال الميزانية المخصصة لهذا القطاع سنويا، حيث رفعت الجزائر ميزانية وزارة الدفاع إلى 22 مليار دولار سنة 2023 وبهذا تحل الجزائر في المرتبة الأولى من حيث الميزانية العسكرية في أفريقيا¹، كما تمتلك أيضا ترسانة كبيرة من المعدات العسكرية الحديثة بما في ذلك الطائرات المقاتلة والدبابات والمدفعية.

¹ ، في: Top 10 des armées les plus puissantes d'Afrique ، تاريخ الاطلاع: <https://www.military.africa/2023/04/top-10-strongest-militaries-in-africa/> ، 2024/04/07.

وحسب تصنيف Global Fire Power العالمي وضع الجيش الجزائري في المرتبة 26 عالميا، والثاني إفريقيا بعد مصر، والثالث عربيا بعد مصر والسعودية¹.

ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها تصاعد متزامن للتهديدات الأمنية بالنسبة للبلاد، خاصة المناطق الحدودية الشاسعة والممتدة مع عدة دول، هي النيجر ومالي وموريتانيا وليبيا وتونس والمغرب، 4 منها تعاني من هشاشة أمنية وعسكرية، ولا تتوفر على قدرات عسكرية كافية تؤمن لها حماية حدودها مع الجزائر، ما يفرض على الأخيرة أعباء إضافية.

ورغم التطور الكبير في قوة الجيش الجزائري إلا أنه لم يشارك في أي عملية عسكرية خارج الحدود تجسيدا لمبادئ السياسة الخارجية، فالجيش الجزائري يملك عقيدة دفاعية واضحة هي حماية الحدود والسيادة الوطنية فقط. رغم أنه تم إدراج مادة في الدستور سنة 2020 تسمح بخروج الجيش الجزائري خارج حدود البلاد إلا أن تطبيقها لم يتم بعد لعدم وجود سبب يحتم إلى ذلك².

¹ 2024 Military Strength Ranking ، في: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php>، تاريخ الاطلاع: 2024/04/07.
² أحمد لشهب، رمضان مفتاح، مرجع سابق، ص. 690.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استنتاجه في هذا الفصل أن السياسة الخارجية هي أحد الأبعاد الحركية التي تستخدمها الدولة وتوظفها في تحقيق الأهداف الأساسية لمصالحها الوطنية، وتعد الدبلوماسية والاستراتيجية أحد وسائل السياسة الخارجية التي توظفها لتحقيق تلك المكاسب.

إن دراسة السياسة الخارجية وتوجهاتها وسلوكياتها يتطلب منا الرجوع إلى النظريات التفسيرية والتحليلية للدولة اتجاه الوحدات والفواعل الدولية الأخرى، من حيث السلوك ورد الفعل ودور كل فاعل في البيئة الإقليمية.

إضافة إلى دراسة المحددات التي يسعى صناع القرار من خلالها إلى تفسير ودراسة سلوك الدول الخارجي وتوجهاتهم.

**الفصل الثاني: التهديدات
الأمنية في الساحل الإفريقي**

تمهيد:

أصبحت اليوم منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من بين أكثر المناطق هشاشة في العالم، حيث تجمع العديد من التهديدات التقليدية و الحديثة. فمنها ما تصنف تهديدات أمنية تماثلية كالمشاكل المتعلقة بفشل قيام الدولة و المشاكل الإثنية و العرقية التي تشهدها المنطقة. و هناك أيضا التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب و الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها. بالإضافة للتهديدات الخارجية التي تحاول التغلغل في المنطقة و زعزعة استقرارها وبحيث لا تشكل تلك التهديدات خطرا على الأمن الداخلي للدول فقط بل لها تأثير كبير على كل دول المنطقة خاصة الجزائر نظرا لطول الشريط الحدودي الرابط بينهما.

و قد تم التطرق في هذا الفصل إلى كل التهديدات الأمنية ، عن طريق تقسيمه إلى ثلاث حيث تناولنا في المبحث الأول الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي ثم خصصنا المبحث الثاني التهديدات التماثلية و المبحث الثالث اللاتماثلية التي تشكل خطر و تهديد على منطقة الساحل والدول المجاورة له بصفة عامة.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من المميزات التي جعلتها تحتل مكانة جيوسياسية مهمة في مشهد السياسة الدولية، حيث أصبحت المنطقة ساحة للتنافس الدولي خلال السنوات الأخيرة بين القوى الكبرى. ومن هنا سيتم تسليط الضوء على موقع هذه المنطقة ضمن الخريطة الجيوبوليتيكية للقارة الإفريقية.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي

قد اختلفت الدراسات حول تحديد تعريف موحد واضح لمنطقة الساحل الإفريقي، و التعريفات المطروحة له محكومة بخلفيات تاريخية وجغرافية وجيوبوليتيكية-مصلحية متباينة بين دول المنطقة والقوى الخارجية.

■ **التعريف اللغوي:** الساحل كلمة عربية الأصل و تعني لغويا الجانب من اليابسة المتصل مباشرة بالبحر أو الشاطئ، أما تسمية الساحل الإفريقي، فقد جاءت كنتيجة لتشبيهه بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تشغلها، فقد اعتبروا الصحراء الكبرى بمثابة محيط جاف، بينما اعتبروا المنطقة الجنوبية المجاورة لها، أي منطقة الساحل، بمثابة شاطئ لهذا "المحيط".¹ كما أن الساحل تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا، على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى و الحافة الشمالية للغابات الإفريقية.²

■ **التعريف الإصطلاحا:** ترتبط بمنطقة الساحل عدة أسماء تعبر عن وضعيات و حدود جغرافية و أنتروبولوجية اختلفت باختلاف وجودها عبر الأزمنة، و المدلول الحضاري

¹ وهيبه دالغ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)، الطبعة 2018، الجزائر، دار الخلدونية، ص.16.

² المرجع نفسه، ص.17.

الذي أنتج المصطلح، أهمها: بلاد السودان، السببة، الصحراء الكبرى، الساحل الصحراوي، لكن المصطلح المتعارف عليه هو الساحل الإفريقي.¹

■ **التعريف الجيوسياسي:** نظرا لشساعة مساحة الساحل الإفريقي هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها المنطقة، حيث تمتد لأكثر من 5000 كيلومتر من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، بمساحة تقدر بتسعة ملايين كلم مربع.² وهي منطقة مفتوحة و ذات كثافة سكانية محدودة 80 مليون نسمة، حيث يتمركز السكان في مناطق معينة بينما تعرف مناطق واسعة شبه انعدام للعنصر البشري، و هي تشكل 30% من مساحة القارة الإفريقية و لديها تماس مع العديد من المناطق، مما يحولها إلى منطقة ذات بعد جيواستراتيجي و يمكنها أن تؤثر أمنيا على الدول المجاورة خاصة أن الأزمات التي تعاني منها المنطقة هي أزمات زاحفة.³

حيث تُشكل طبيعة المنطقة التي تعتبر هشة ورخوة تحديًا كبيرًا لمراقبتها، مما يجعل من السيطرة عليها أمرًا صعبًا. و تشمل أجزاء من الدول التالية: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقًا، و كثيرا ما يتم توسيع الامتداد الإقليمي للمنطقة لاعتبارات جيو اقتصادية لتشمل جزر الرأس الأخضر و أقصى الجنوب الجزائري.⁴

¹ ناصر بوعلام، "دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006-2014)", رسالة ماجستير، تخصص دراسات متوسطة ومغربية التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016، ص.19.

² عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات و الأبعاد**، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، 2017، ص.51.

³ كرايس الجيلالي، شافي محمد عبد الباسط، "الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل - مبادرة دول الميدان أنموذجًا-"، في: **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية**، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 1918.

⁴ عمار بالة، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري -مالي أنموذجًا-"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2017/2018، ص.88.

خارطة 01: توضيح منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: <https://2u.pw/1K2VCwY>

نظرا لشساعة مساحة الساحل الإفريقي بقيت عملية ضبط المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي صعبة، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور أطروحات حول وجود دول مركزية تعرف بدول العمق الساحلي و هي النيجر، مالي، تشاد و بوركينافاسو، و دول حواف الساحل الإفريقي المتمثلة في السودان و موريتاني، ثم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة منطقة الساحل الإفريقي و نجد كل من الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا، إريتريا، السنغال وجزر الرأس الأخضر.¹

■ التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية والدولية لمنطقة الساحل الإفريقي:

1. المنظور الفرنسي المرتبط بتاريخ الاستعمار: تتبنى فرنسا المفهوم الضيق لمنطقة الساحل الإفريقي، ويرجع ذلك إلى كون فرنسا تهتم أساسا بمناطق نفوذها السابقة خلال الفترة الاستعمارية². بالتالي فإن هذه الأخيرة تتشكل حسب التصور الفرنسي من الدول

¹ قلاع الضروس سمير، مرجع سابق، ص.339.

² وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.104.

- التالية: بوركينا فاسو، البنين، ساحل العاج، مالي، النيجر، غينيا بيساو، السنغال، الطوغو. وذلك من خلال منطقة الفرنك الفرنسي والتي أسس عليها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا UOMOA الذي يتشكل من الدول الثمانية آفة الذكر.¹
2. **المنظور الجزائري:** تعد منطقة الساحل الإفريقي بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، حيث يعد الساحل الإفريقي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري خاصة لما تعانيه المنطقة من تداعيات و تهديدات أمنية على طول الشريط الساحلي المتاخم للجزائر البالغ 4000 كلم²، يتطابق التصور الجزائري لدول الساحل مع مجموعة الدول المعروفة بدول الميدان، و هي تشمل كل من مالي النيجر و موريتانيا، حيث يستند هذا التصور على مقارنة جيوأمنية، نظرا لكون هذه الدول اجتمعت في الأساس لتحقيق أمنها الجماعي، الذي تتقاسم فيه إدراكها لطبيعة و مصادر التهديد، و حتى الآليات و الميكانيزمات الواجب اعتمادها.³
3. **اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف (CILSS):** تمثل إطارا تنظيميا يبرز حدود منطقة الساحل بناء على منظور بيئي، و يضم الدول التالية: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا.⁴

¹ ناصر بوعلام، "التحديات الأمنية و التفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط و الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر(2001- 2022)", أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات دولية، جامعة الجزائر 3، 2022، ص.116.

² خديجة بن سعيد، "محدودية دور الأطراف الإقليمية في الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي"، في: *مجلة العلوم القانونية و السياسية*، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص.72.

⁴ ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص.21.

المطلب الثاني: منطقة الساحل الإفريقي من المنطق الاجتماعي و الاقتصادي.

الفرع الأول: منطقة الساحل الإفريقي اجتماعيا.

تتميز المجتمعات الإفريقية بالتنوع الديني واللغوي والثقافي، فهي تملك نحو 33% من مجموع اللغات الحية في العالم ومجموعها حوالي 2100 لغة، بينما لا يتجاوز سكانها 10% من مجموع سكان العالم، كما أنها تجمع كل الديانات السماوية المتمثلة في الإسلام، المسيحية، اليهودية، والديانات القبلية التقليدية. هناك تنوع إثني وثقافي، حيث تتشابك أنماط الحياة وعاداتها عبر حدودها. فتجد في النيجر مزيجا من قبائل الهوسا والزرما والطوارق والعرب، بينما تسكن مالي قبائل البمبارا والسونغاي والبولس والكانوري إلى جانب الطوارق والعرب. وعلى الرغم من اتساع مساحتها، تُعاني دول الساحل من كثافة سكانية ضعيفة غير متوازنة. وتبرز ظاهرة هروب السكان من الجفاف والتصحر نحو المدن الكبرى، مما يخلق تجمعات سكانية مُتباينة الأعراق قد تؤدي إلى نزاعات داخلية، حيث أفادت اليونسيف أن نحو مليون طفل على الأقل معرضون للموت في منطقة الساحل الإفريقي بسبب أزمة الجفاف، وتضرر من الأزمة أكثر من 15 مليون شخص بشكل مباشر في بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد ومالي موريتانيا النيجر والسنغال.

وحسب مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فإن أزمة الغذاء والتنمية التي تواجه بلدان الساحل هي مستمرة في التدهور بمعدلات كبيرة على الرغم من جهود الحكومات والمنظمات الدولية للاستجابة للأزمة.

يعود التنوع الإثني و الثقافي لأسباب داخلية تتلخص في طبيعة شعوب القارة، وأخرى خارجية تعود بالأساس إلى الاستعمار الأجنبي الذي تعرضت له المنطقة خلال القرنين الماضيين، الذي زيادة على تأثيره الثقافي فإن رسم الحدود الموجودة للكثير من دول القارة حاليا، كان لاعتبارات استراتيجية مرتبطة بالنظام الدولي في تلك الفترة، لا علاقة له بواقع دول القارة و تاريخها،¹ الأمر الذي أدى إلى ضعف التجانس الاجتماعي و غياب ثقافة

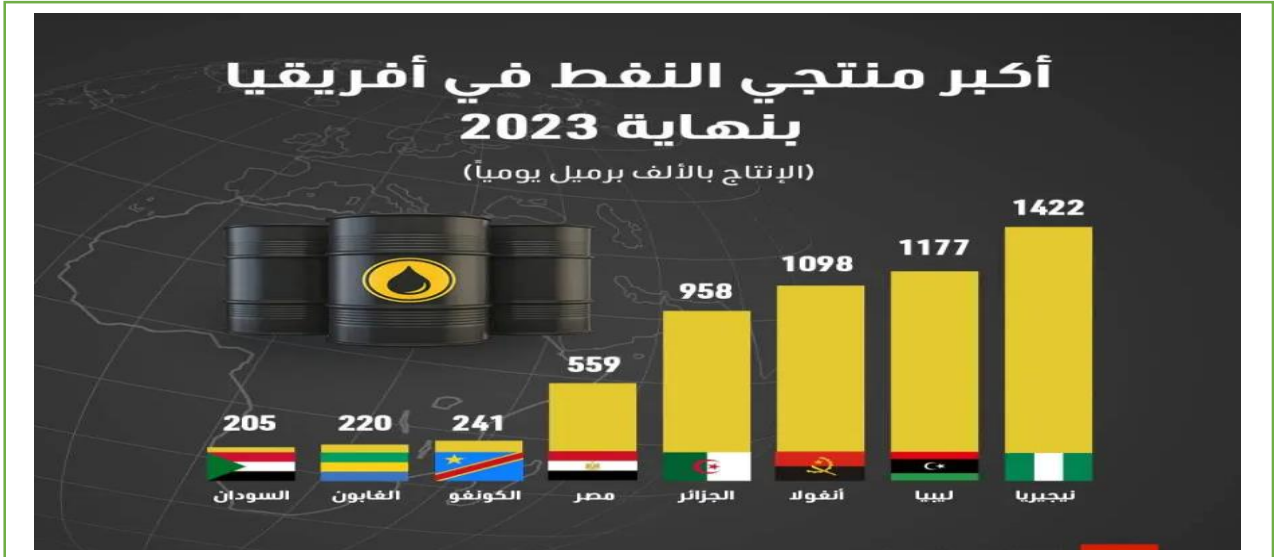
¹ مريم براهمي، مرجع سابق، ص.57.

وطنية موحدة، التي نتج عنها العديد من النزاعات الحدودية و الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية، على غرار قضية الطوارق في النيجر و مالي، الحروب الأهلية في دارفور و الإضطرابات العرقية في موريتانيا. فضلا إلى أن هناك عنصر أساسي يجب التطرق إليه، وهو التنوع الإثني الذي تتميز به منطقة الساحل الإفريقي، إذ تضم نوعين من الأجناس (الأسود والأبيض)، يتواجد الجنس الأسود بالجزء الجنوبي، والجنس الأبيض بالجزء الشمالي.¹

الفرع الثاني: منطقة الساحل الإفريقي اقتصاديا

تحتوي منطقة الساحل الإفريقي والمناطق الممتدة إليها جغرافيا على العديد من الموارد الطبيعية التي تزيد من أهميتها الاستراتيجية كالنفط، حيث بلغت احتياطات النفط الخام في إفريقيا 119 مليار برميل بنهاية 2023، أي ما يعادل 6.8% من إجمالي الاحتياطات العالمية (1.754 مليار برميل)². وتتركز هذه الاحتياطات في الجزائر، ليبيا، نيجيريا، تشاد حيث جاءت ضمن قائمة أكبر الدول المنتجة للنفط في إفريقيا.

شكل 01: أكبر الدول المنتجة للبتترول في إفريقيا (2023)



¹ صباح بالة، "الساحل الإفريقي"، في: <https://political-encyclopedia.org/dictionary> ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/23.

² في: <https://unsdg.un.org/ar> ، تاريخ الإطلاع: 2023/02/25.

بناء على الشكل يمكن القول أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل مرتبطة في

الأساس بمناطق دول الجوار مثل نيجيريا والجزائر وليبيا وتشاد، حيث:

- تصدرت نيجيريا قائمة أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في 2023 حتى الآن، بمتوسط إنتاج بلغ 1.27 مليون برميل يوميًا؛
- حلت ليبيا في المركز الثاني بقائمة أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال أول 8 أشهر من العام الجاري بمتوسط بلغ 1.155 مليون برميل يوميًا؛
- جاءت الجزائر في المركز الرابع بعد أنغولا بقائمة أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال أول 8 أشهر من العام الجاري بمتوسط إنتاج بلغ 984.12 ألف برميل يوميًا.

يضاف إلى كل هذا وجود نسبة عالية من المعادن الحيوية اللازمة في العديد من الصناعات، أهمها الذهب الذي يقدر إجمالاً بـ 1020 طن، تتوزع تباعاً بين 13 منجماً في مالي باحتياطي 800 طن، 11 منجماً في بوركينا فاسو باحتياطي 154.2 طن، بينما يبلغ احتياطي النيجر 65 طن.

إضافة إلى هذا تمتلك منطقة الساحل احتياطات مهمة من اليورانيوم، الذي يستخدم في توليد الكهرباء النووية. وتحوي النيجر نحو 7% من إجمالي الاحتياطي العالمي، أي ما يقدر بـ 532 ألف طن، ما يجعلها رابع منتج للمادة في العالم. فيما تمتلك كل من تشاد ومالي احتياطات أقل من هذا المعدن، تقدر بـ 2.4 ألف طن للأولى و9 آلاف طن للثانية.

على هذا الأساس برز التنافس الدولي على المنطقة وأصبح العمل على ضمان تبعية تلك الدول إليها من خلال استمرار تدفق الموارد التي تزخر بها واستنزاف مصادر ثرواتها وإمكاناتها، وهي بذلك تركز على تدعيم ظاهرة التبعية الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار مع ابتكار أدوات وأشكال جديدة لهذه الظاهرة تشبه في جوهرها النهب المنظم مثل الشركات

متعددة الجنسيات، ونظام المشاركة للمحافظة على مصالح الدولة، حيث أصبحت تطرح فكرة التدخل العسكري كطريق للعودة إلى القارة الإفريقية وذلك تحت عدة مسميات منها محاربة الإرهاب.

المطلب الثالث: الساحل الإفريقي سياسيا و أمنيا.

الفرع الأول: الساحل الإفريقي سياسيا.

تشتمل منطقة الساحل الإفريقي على كل المشاكل السياسية ذات الخصوصية الإفريقية التي تسود القارة ككل، من الحوكمة الرديئة، أزمات الشرعية، ضعف الأداء المؤسساتي، الصراعات الإثنية، الاستغلال الأجنبي للموارد والانخراط الخارجي العسكري.¹

يكمن الفشل السياسي الذي تعاني منه دول الساحل الإفريقي في ضعف التماسك السوسيو- سياسي بين المجتمع و الدولة، نتيجة محافظة هذه الدول على المؤسسات القديمة الموروثة عن الاستعمار و العمل على إعادة هيكلتها بحيث تحافظ على الوضع القائم بدلا من أن تبني مؤسسات جديدة تكون مواكبة لخصوصيات مجتمعاتها، كما نجد الدساتير في هذه الدول مستوردة و لا تتوافق مع البيئة الداخلية لها. كذلك الحال بالنسبة للأحزاب السياسية التي تقوم على أساس قبلي وعرقي يهيمن عليه كبار الضباط والأثرياء المستفيدين من الربيع، ويستخدم الحزب لتبرير سياسات الدولة الكوربوراتية التعاضدية أما المجتمع المدني فيواجه عدة عقبات منها عسكرة الحياة السياسية والقيود البيروقراطية.²

بهذا التوصيف السياسي لدول منطقة الساحل الإفريقي أدى إلى كثرة الانقلابات العسكرية والتمردات المتتالية، كما حدث مؤخرا اليوم في مالي، النيجر، تشاد وبوركينا فاسو. من هذا

¹ "الأزمة في منطقة الساحل: الأسباب، والنتائج، والطريق إلى الأمام"، في: <https://mecouncil.org/publication> ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25.

² هواري ربيع، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماستر، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة مستغانم، 2014-2015، ص56.

المنطلق فإن مخاطر اللااستقرار ترتفع تدريجيا، والخلل الوظيفي للدول في هذه المناطق يتسع أكثر، ما ينعكس سلبا على الأداء الأمني لدول المنطقة.¹

الفرع الثاني: الساحل الإفريقي آمنا.

على المستوى الأمني تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بؤرة للتوتر والاضطرابات نتيجة لمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:²

- الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذا آمنا وقاعدة خلفية لعملياته.
- انتشار تجارة الأسلحة التي جعلتها ثاني أكبر سوق لتجارة الأسلحة غير الشرعية في العالم.
- انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وتجارة البشر والمخدرات، والتهريب، والهجرة غير شرعية ...

وعلى الرغم من أن عدم الاستقرار الأمني ليس بالأمر الجديد، إلا أنه تم تحريكها بشكل أكبر بعد سقوط نظام القذافي، و ذلك لعدة أسباب منها: انتشار الأسلحة و المحاربين الذين كانوا ضمن الجيش الليبي، كما أن القذافي كان يتحكم بشكل أو بآخر بالاستقرار في المنطقة من خلال الطوارق و قبيلة الطوبو. بالإضافة إلى أن موجة الربيع العربي كانت فرصة مناسبة للجماعات الإرهابية لتقوية نفسها في ظل الفوضى.³

انعكس أيضا الضعف الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي على مستوى القدرات الأمنية، من خلال كون قوات الدفاع لدول المنطقة على غرار موريتانيا، ومالي، ينقصها التمويل والتجهيز بشكل كبير. فمقارنة بكل من الجزائر، المغرب الأقصى التي تصرف ما

¹ قشي عشور، "التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام و آليات التغلغل"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، المجلد 45، العدد 46، 2015، ص.74.

² عشور قشي، مرجع سابق، ص.75.

³ مريم براهمي، مرجع سابق، ص.76.

يقدر ب: 22 (2023)، 12.47 (2023) مليار دولار على التوالي، وتصرف كل من مالي وموريتانيا ما يقارب 785 (2023) و (277) مليون دولار على كل حد¹، فالميزانية العسكرية للجزائر تشكل أضعاف مثيلاتها بالنسبة لدول الساحل مجتمعة.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي.

تشير عملية بناء الدولة إلى إقامة المؤسسات و الهياكل السياسية للدولة و أدائها لوظائفها بفعالية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاوله الحقوق و أداء الواجبات العامة و طرح النظرة المحلية جانبا². ويؤكد Francis Fukuyama على أن بناء الدولة يتطلب "تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة فاعلة و قادرة على البقاء و الاكتفاء الذاتي"³. بمعنى آخر مفهوم بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة و تقليص قدراتها.

وهو ما فشلت دول الساحل الإفريقي في تحقيقه، إذ أن هناك التقرير السنوي للدول الهشة *Fragile state index* يهتم بدراسة اثني عشر مؤشرا له علاقة بالمخاطر و الصراع من أجل قياس فشل الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل الجهاز الأمني، التدهور الاقتصادي، التنمية الاقتصادية غير المتكافئة، هجرة الأدمغة، شرعية الدولة، و حقوق الإنسان و سيادة القانون، التركيبة السكانية، وضعية اللاجئين والنازحين والتدخل الأجنبي⁴.

¹ تقرير البنك الدولي للإفريقيا العسكري، في: <https://2u.pw/E11jR8gt> ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/25.

² إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ص.80.

³ خيرى عبد الرزاق جاسم، علي دريول محمد، "بناء الدولة في إفريقيا: دراسة في التحديات"، في: *مجلة دراسات دولية*، العدد 61، ص.23.

⁴ Fragile state index; annual report 2023

جدول (01) يوضح مؤشرات الدول الأكثر هشاشة في الساحل الإفريقي

المؤشرات (من 10)	بوركينا فاسو	تشاد	مالي	موريتانيا	نيجر
الجهاز الأمني	9.3	8.7	9.6	5.8	8.3
الانقسامات الداخلية	8.2	9.5	7.2	8.8	9.6
المظالم الجماعية	5.8	8.1	8.5	7.6	7.7
التدهور الاقتصادي	7.2	8.4	7.5	6.3	6.4
التنمية غير المتكافئة	8.3	8.7	7.2	7.2	7.8
هجرة الأدمغة	7	7.7	7.7	5.7	6.6
شرعية الدولة	7.4	9.1	8.6	7.8	6.6
الخدمات العامة	8.6	9.6	8.9	8.4	9.5
حقوق الإنسان و سيادة القانون	7	8.4	7.5	6.4	6.7
التركيبة السكانية	8.3	9.5	8.8	8.6	8.9
وضعية اللاجئين	8.2	9	8.5	8.3	7.9
التدخل الخارجي	8.7	7.9	9.5	6.2	7.4
المجموع (من 120)	94.0	104.6	99.8	87	93.4

حسب هذه المؤشرات من بين الدول العشر الأكثر هشاشة في العالم هناك دولة تشاد التي جاءت في المرتبة 9 عالميا من أصل 179 دولة، ثم مالي في المرتبة 13 عالميا، ثم بوركينا فاسو في المرتبة 21، والنيجر في المرتبة 24 ثم موريتانيا التي جاءت في المرتبة 37. أما تقرير الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا في العالم كان منى بين 46 دولة هشة 26 دولة إفريقية من بينها مالي، تشاد، بوركينا فاسو، موريتانيا والسنغال¹.

¹ أقل البلدان نموا في العالم، موقع الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/conferences/least-developed-countries#:~:tarikh=2024/05/26>.

المطلب الثاني: الاندماج الوطني و النزاعات الإثنية

تعد منطقة الساحل الإفريقي أشد المناطق تعقيدا من حيث البنية الاجتماعية و التركيبة الديمغرافية لاحتوائها على العديد من الإثنيات، حيث أن أغلب الصراعات الداخلية بها تتمزج بالعامل القبلي المهيمن على نفسية و ثقافة شعوب المنطقة، التي تكمن خطورتها في الاستثمار الخارجي الغربي و الإقليمي لها الممزوج بالمصالح الاستراتيجية¹.

تعود نشأة الدولة الإفريقية الحديثة إلى مؤتمر برلين (1884/1885) والذي بموجبه قامت الدول الاستعمارية بتوزيع الأراضي الإفريقية فيما بينها دون مراعاة الامتدادات الإثنية و شعوب هذه الأراضي، فوزعت قبيلة واحدة بين دولتين أو أكثر كما هو الأمر بالنسبة للطوارق المقسمة بين مالي، تشاد والنيجر². وبعد الاستقلال سعت منظمة الوحدة الإفريقية إلى تحقيق الاستقرار في القارة، فنصت في ميثاقها على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

في الوقت الذي فشلت فيه دولة ما بعد الاستعمار في استيعاب الاختلافات بين الجماعات المكونة لها. أدى ذلك إلى انكفاء هذه الجماعات على انتماءاتها الأولية و تغليبها على انتمائها للدولة الوطنية³. حيث أن المؤسسة العسكرية و العسكرية و الأحزاب و النقابات قائمة جميعها على أساس الانتماء إلى العصبية المهيمنة على المركز سواء كانت قبلية أو طائفية أو عرقية، و نتيجة لذلك فإن مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية و تعميق أزمة الاندماج⁴.

¹ وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.46.

² مدوني علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص.ص176 - 177

³ شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب و الانعكاسات"، في: *المجلة العربية للعلوم السياسية*، المجلد 41، العدد 42، ص.93.

⁴ بومدين عربي، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب و تحديات البناء"، في: *مجلة قراءات إفريقية*، العدد 28، ص.26.

تتميز العملية السياسية في جميع بلدان الساحل الإفريقي باختلالات هيكلية عميقة بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة و ضعف المشاركة السياسية و انعدام و تقييد حرية الاعلام و التعبير، فضلا عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول بصفقتها عاملا حاسما في إدارة عملية الانتقال السياسي¹.

المبحث الثالث: التهديدات المؤثرة على الأمن الجزائري.

المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 اتخذ الإرهاب بعدا دوليا، حيث لم يعد تهديد يخص دولة واحدة بل أصبحت كل دولة تشترك في نفس الإدراك المبني على أن الإرهاب تهديد عالميا يتجاوز حدود الدولة، في هذا السياق تعتبر منطقة الساحل الإفريقي نتيجة لهشاشة الدولة ملاذا لمختلف الجماعات الإرهابية ما يجعل المجتمع الدولي و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي يحول اهتماماته إلى تلك المنطقة المنسية. و تجدر الإشارة إلى أن أغلب الجماعات الإرهابية تتمركز على الحدود الموريتانية و في شمال مالي و شمال تشاد و في المناطق الحدودية الليبية الجزائرية، وأبرز تلك الجماعات:

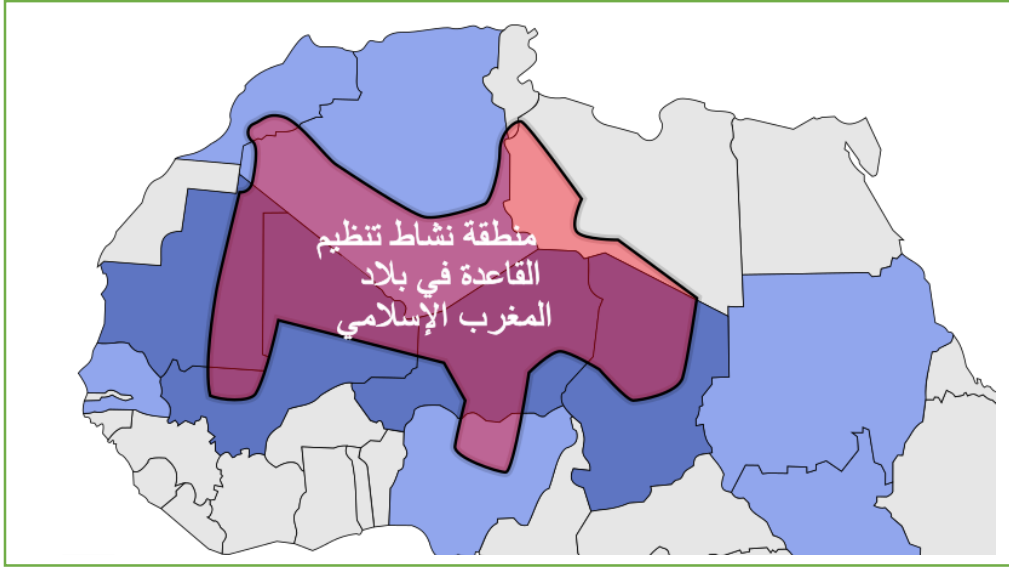
- **تنظيم القاعدة AQMI:** ظهر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عام 2006 الذي كان يعرف سابقا باسم الجماعة السلفية للدعوة و القتال². ويعد هذا التنظيم المرجعية العقائدية لجميع الحركات الإرهابية المسلحة في الساحل الإفريقي ولها فروع عديدة، مثل حركة التوحيد و الجهاد في غربي إفريقيا، حركة بوكو حرام في دلتا النيجر، كما تتحد لوجستيا مع حركات أخرى كجماعة أنصار الدين الإسلامي و أيضا الشريعة، بالإضافة إلى أكثر من 10 تنظيمات مسلحة تنشط في الجنوب الليبي و تمثل قواعد

¹المرجع نفسه.

² نورا علي إبراهيم، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة G5 بالساحل الإفريقي"، في: مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 45، العدد 4، 2023، ص.405.

لشراء السلاح أين تنتشر في ليبيا أكثر من 20 مليون وحدة سلاح، وتمتد ولايتها إلى الساحل الأطلسي مع جماعة أنصار الله، المرابطون في بلاد شنقيط وحركة الشباب الصومالية.¹

خارطة 02: منطقة نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي



المصدر: <https://2u.pw/AGtJwn4Q> ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25.

- جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام*) : تأسست عام 2002 ككيان منعزل في ميدغري شمال شرق نيجيريا ثم في كاناما النائية، ولها امتدادات قبلية في شمال وشرق النيجر، تسعى إلى إقامة دولة إسلامية سلفية صارمة. وبدأت الجماعة نشاطها ممارسة خطابا ثوريا أدى إلى دخولها في صراع متقطع مع أجهزة الدولة الأمنية. بلغ الصراع ذروته عام 2009 بمقتل زعيم الجماعة المؤثر محمد يوسف. وبعد ذلك اضطرت الجماعة إلى التخفي متخذة من "العنف الطائفي" منهاجا جديدا لنشاطها.²

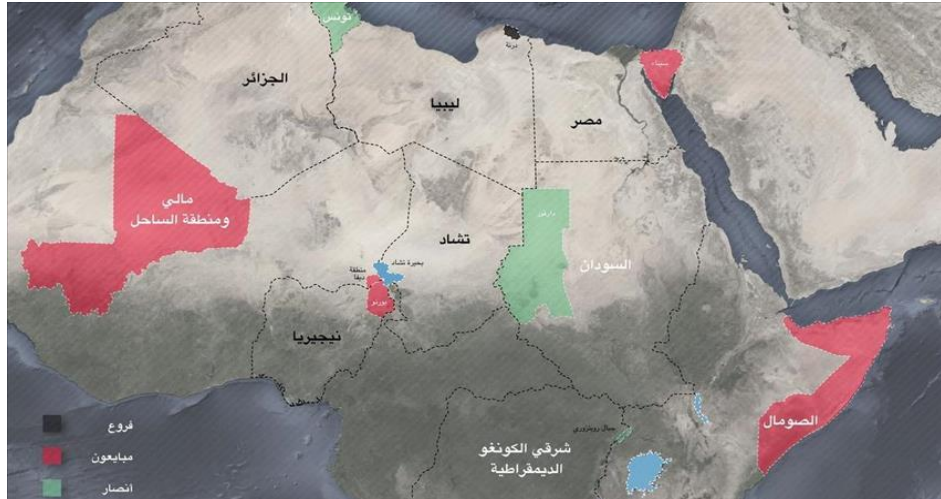
¹ عمار غياط، مرجع سابق، ص.55.

* تعني عبارة "بوكو حرام" باللغة المحلية "التعليم الغربي حرام"، وهو المصطلح الذي يشار إليه في التقاليد الخطابية السياسية و الدينية المعاصرة، وهي تسمية ترفضها الجماعة.

² أميدو ساني، "الخطابات الجهادية و السلفية: بوكو حرام و شبكات الإرهاب الصاعدة في الغرب الإفريقي المسلم"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص.8.

- تنظيم الدولة الإسلامية داعش: في عام 2015 أعلن التنظيم عن وجوده في منطقة الساحل الإفريقي، و أسس فرعا بقيادة "الوليد الصحراوي" واتخذ المنطقة الحدودية بين مالي و النيجر مركزا له، واستفاد من إمكانية تأمين الوسائل المادية، والأسلحة من زعيم داعش "أبو بكر البغدادي" في سوريا، ومن جهة أخرى نال التنظيم دعم 20 منظمة إرهابية في الساحل الإفريقي و العديد من الأعداء الخارجية وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

خارطة 03: توضح مكان التغلغل الإرهابي داعش.



المصدر: <https://2u.pw/0C8iNd5n> ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25.

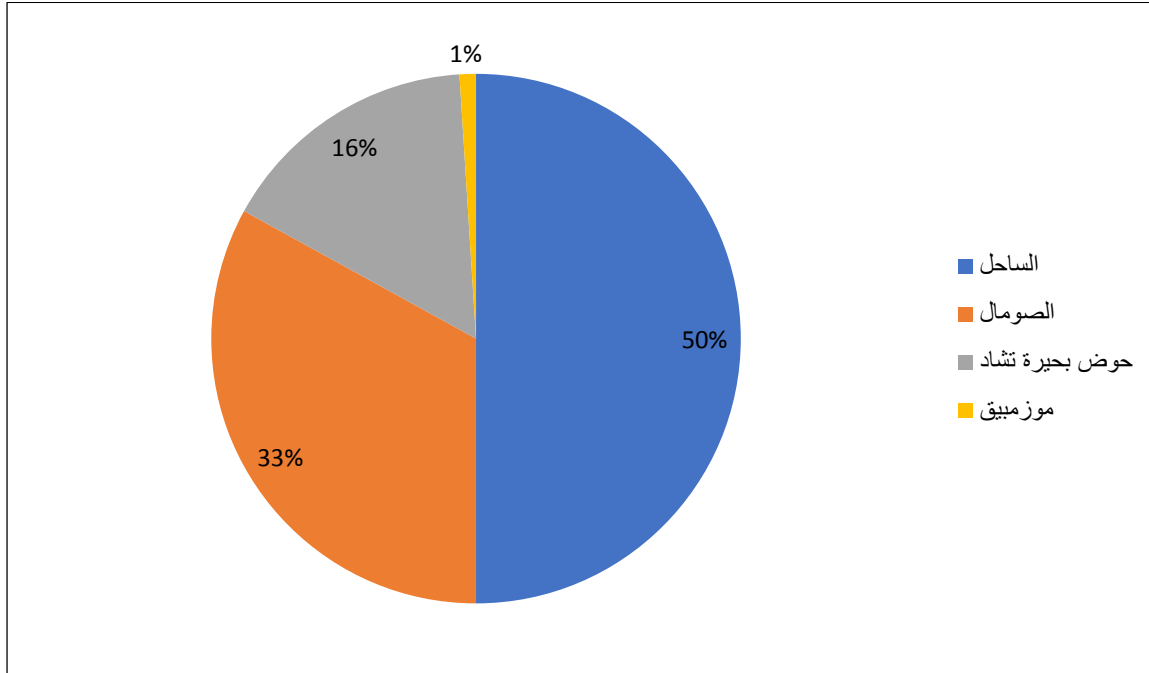
- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MOJWA: أعلن عن هذه الجماعة لأول مرة في أكتوبر 2011، عندما نفذ عناصر تابعين لها عملية اختطاف ثلاث رهائن غربيين (إسبانيين وإيطالية) من مخيمات اللاجئين الصحراويين، قرب مدينة تيندوف جنوب الجزائر¹. اشتقت هذه الحركة عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ويعود هذا

¹ سليم بلحاج، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة 1، 2021/2020، ص.135.

الإنشقاق إلى الصراعات الداخلية التي يشهدها التنظيم من أجل الزعامة و تقاسم الفدية و عائدات تجارة المخدرات، كما أعلنت عن اشتراكها في تمرد شال مالي¹.

يؤكد مؤشر الإرهاب العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام 2023، على أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت مركزا للإرهاب، حيث سجلت المنطقة 50% من الوفيات بسبب الإرهاب في إفريقيا. وتم تصنيف بوركينا فاسو كأكثر بلد تأثرا بالإرهاب، ثم تليها مالي في المرتبة الثالثة، نيجيريا في المرتبة الثامنة و النيجر في المرتبة العاشرة عالميا.

الشكل البياني 01: الوفيات المرتبطة بالجماعات الإرهابية في إفريقيا 2023



المصدر: إعداد الباحث

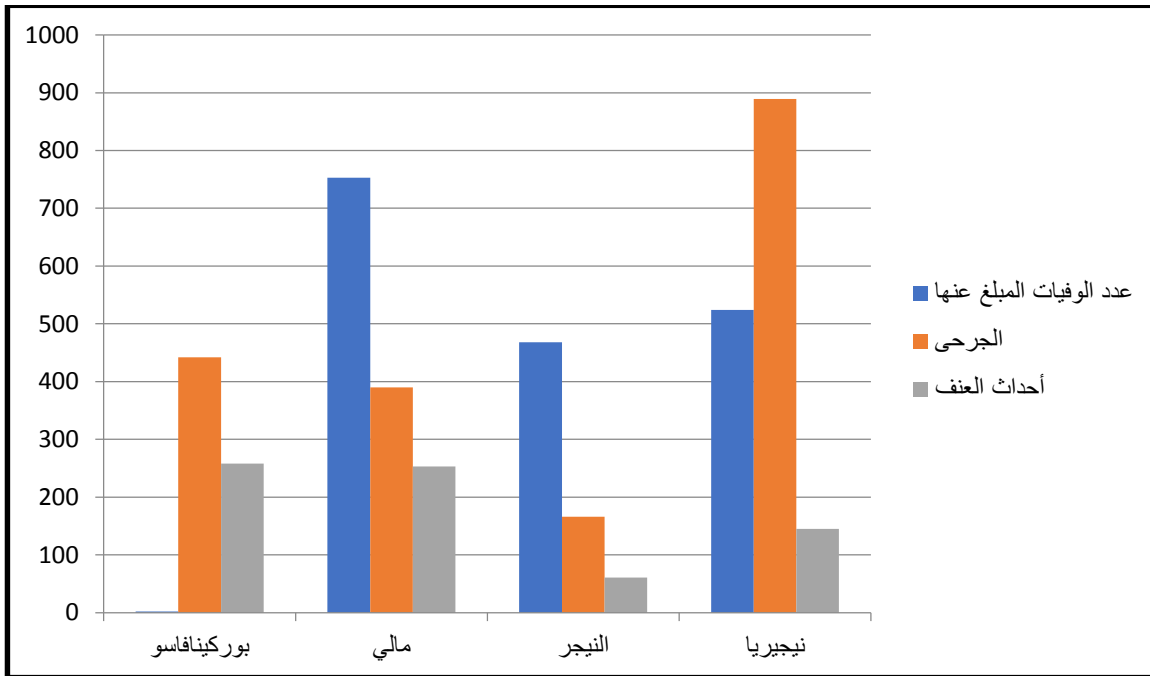
ارتفع عدد الوفيات في بوركينا فاسو بـ 68% من الوفيات المرتبطة بالإسلاميين المتشددين حيث وصل إلى 1.907 مقارنة بـ 1.135 في عام 2022.

¹ المرجع نفسه، ص.47.

وشهدت مالي، التي عانت من انقلاب في منتصف عام 2023، زيادة بنسبة 7% في أعمال العنف منذ عام 2022 (وصولاً إلى 253 حدثاً تم الإبلاغ عنه) وقفزة بنسبة 20% في الوفيات ذات الصلة (753). ووقعت معظم هذه الوفيات بعد الانقلاب. حيث أن الغالبية العظمى من الوفيات المرتبطة بالعنف ضد المدنيين في مالي هي من تنظيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) (242 حالة وفاة)¹.

الشكل البياني 02: العنف المرتبط بالجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

سنة 2023



المصدر: إعداد الباحث.

وتجدر الإشارة إلى أنه نظرًا للتقلص الكبير في المساحة المتاحة لوسائل الإعلام لتغطية الوضع الأمني المتدهور منذ الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، فمن المرجح أن يتم الإبلاغ عن عدد أحداث العنف والوفيات المرتبطة بالجماعات الإسلامية المتشددة في المنطقة بشكل أقل من المتوقع.

¹ FRAGILE STATES INDEX 2023, P.21 .

والسبب في انتشار الإرهاب في الساحل يرجع إلى كون دول المنطقة التي تضم كل من مالي، النيجر، تشاد، السودان، موريتانيا وبوركينا فاسو لا تمتلك قوات عسكرية متمرسة على حوض الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال. ومن التحديات التي تواجه دول الساحل أيضا نجد المساحة الشاسعة التي تزيد على 660 ألف كلم²، إضافة إلى أن المنطقة صحراوية وعرة لها جغرافية معينة تحتاج إلى دراسة مكثفة لمعرفة خباياها ونقاط تمركز الجماعات الإرهابية فيها خاصة أن هذه الأخيرة لا تتمركز في سكن معين مستغلة التمويه¹.

المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أبرز التحديات التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي، وتجد هذه الجرائم في منطقة الساحل بيئة خصبة للانتشار، وذلك لوجود ممرات آمنة تسهل عملياتها، ويمكن اعتبار طبيعة الدولة قد ساعدت إلى حد كبير في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية، فالدولة نفسها هي التي تنتج أو تساعد على خلق الطريق غير الشرعي بسبب ضعف أجهزتها الأمنية. كما ساعد تقادم حالة الفوضى و النزاعات الداخلية خاصة الإثنية على استفحال هذه الجرائم، وتشمل الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي:

الفرع الأول: تجارة المخدرات.

تعد منطقة الساحل الإفريقي معبرا أساسيا لتهريب المخدرات القادمة من كولومبيا فنزويلا و البرازيل نحو أوروبا و آسيا عن طريق دول غرب إفريقيا و الصحراء الساحلية، تحديدا موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد². لأن الحدود فيها غير مؤمنة ولا تخضع للرقابة اللازمة بسبب نقص وضعف إمكانيات تلك الدول والفقر والنزاعات المسلحة وانتشار

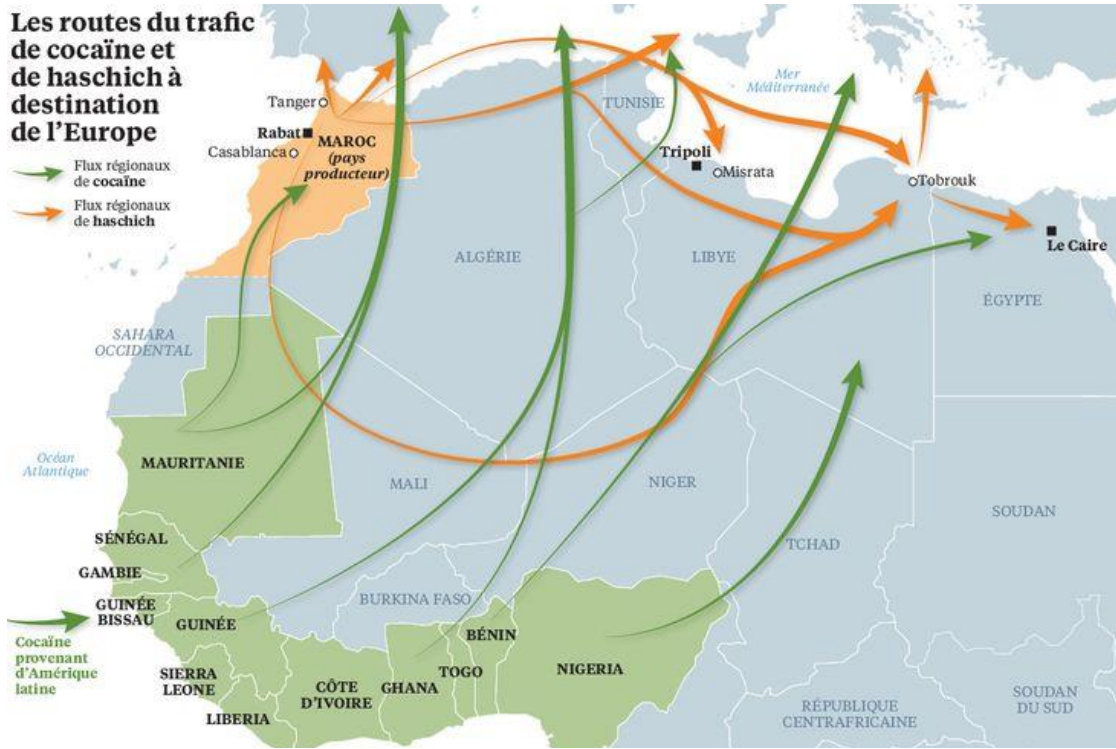
¹ سعيدة بوقطف، "الأمن القومي الجزائري بين التهديدات الأمنية واستراتيجيات المواجهة"، مذكرة ماستر، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي، 2015/2014، ص.38.

² مريم براهيم، مرجع سابق، ص.115.

الإرهاب، مما هيا لها بيئة ملائمة للانتشار كوسيلة تمويل لمختلف الأطراف مقابل تأمين مسالك عبورها إلى مختلف القارات.¹

تهرب انطلاقاً من منطقة الساحل كل أنواع المخدرات، بما فيها الكوكايين الذي يعد أخطرهما، ويأتي من دول أمريكا اللاتينية (كولومبيا، البيرو، بوليفيا) بعشرات الأطنان إلى منطقة الساحل الإفريقي، وممر القنب الهندي الذي يأتي من المغرب و يعبر كل من مالي وموريتانيا ثم إلى الشرق الأوسط وأوروبا، وممر الهيروين والحبوب المهلوسة و المؤثرات العقلية التي تأتي عن طريق نيجيريا و بنين، يمر جزء منها إلى المغرب ثم إلى أوروبا.²

خريطة 04: طرق تهريب المخدرات



المصدر: <https://ar.taqadomy.net/mauritania-news>

لا ينحصر خطر الاتجار بالمخدرات فقط في كونه شكل من أشكال الجريمة المنظمة يهدد أمن الدولة و الأمن الاجتماعي بصفة خاصة، وإنما يتعدى خطره لكونه أصبح ممولا

¹ وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.88.

² المرجع نفسه.

رئيسيا للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي التي تستخدم إيرادات تلك المخدرات في دعم عملياتهم المخططة.

فحسب تقرير الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة عام 2013، تم الإبلاغ عن تهريب كوكايين تبلغ قيمته 1.25 مليار دولار عبر غرب إفريقيا إلى أوروبا وسط قلق متزايد بشأن إمكانية زيادة مشاركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في تجارة المخدرات، وربط تقرير 2016 بتكليف من الاتحاد الأوروبي حركة الشباب بتهريب الهيروين، ونقله من الموانئ في المناطق التي يسيطر عليها إلى أوروبا و كذلك تهريب الكوكايين إلى كينيا. كما وجد التقرير أن القاعدة في المغرب الإسلامي متورطة في تهريب المخدرات والاستفادة من فرض ضرائب على الجماعات الإجرامية المنظمة التي تتاجر بالمخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر الأراضي التي تسيطر عليها في منطقة الساحل (رايتانو، كلارك وأدال) و في عام 2017 أفادت التقارير أن جماعة بوكو حرام تسهل تهريب الكوكايين و الهيروين عبر غرب إفريقيا. ويشير تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة لعام 2017 إلى محاكمة أعضاء جماعة بوكو حرام في تشاد حيث تم الكشف عن تورطهم في الاتجار بالمؤثرات العقلية¹.

¹الإرهاب والاتجار بالمخدرات"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، في: <https://www.unodc.org/romena/ar/about-unodc-romena.html>، تاريخ الإطلاع: 2024/05/29.

الجدول رقم 02: الكميات المحجوزة من المخدرات لسنتي 2019 - 2020

التصنيف المخدرات	حسب نوعية	الكميات المحجوزة خلال سنة 2019	الكميات المحجوزة خلال سنة 2020
	راتنج القنب	50584.166 كلغ	77004.523 كلغ
	حشيش القنب	8.081 كلغ	1.496 كلغ
	بذور القنب	885.372 كلغ	4297.330 غ
	نبات القنب	1486 نبتة	7378 نبتة
الكوكايين		309973.352 غ	29854.947 غ
الهيروين		303.698 غ	2371.518 غ
	خشخاش الأفيون	/	12 غ
	بذور الأفيون	43 غ	/
	نبات الأفيون	884 نبتة	/
المؤثرات العقلية		1970766 قرص قارورة	5154701 قرص قارورة

المصدر: سعاد نهيجة، تداعيات تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري،

ص 97.

الفرع الثاني: تجارة الأسلحة الخفيفة.

يؤدي غياب الأمن داخل الدولة بالأفراد والجماعات إلى تسليح أنفسهم لضمان أمنهم وسلامتهم أمام عجز مؤسسات الدولة عن ضمان ذلك، أو لكون هذه الأخيرة هي نفسها مصدر للتهديد والخوف، فكلما زاد الخطر والتهديد كلما زاد التسليح، بالتالي انتشار الأسلحة الخفيفة في الساحل مرتبط بفقدان الشعور بالأمان¹.

¹ فريدة حموم، "مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة إلى وضع استراتيجية أمنية شاملة"، استراتيجية، مجلة دراسة الدفاع والاستشراق، جامعة محمد صديق بن يحيى - جيجل، العدد 14، السداسي الثاني 2020، ص 55.

يعد الساحل الإفريقي منطقة مثالية لحركة مرور الأسلحة، فقد تكثف الطلب عليها بسبب تقادم الصراعات في المنطقة حيث تشير التقديرات إلى وجود 80 ألف قطعة سلاح من نوع كلاشنكوف، تقامت هذه الظاهرة بشكل كبير بعد الإطاحة بنظام الرئيس معمر القذافي وعودة الطوارق الذين قاتلوا إلى جانبه مدججين بالأسلحة وإعلان تشكيلهم لدولة في شمال مالي مستفيدين من السلاح الليبي، ونظرا لغياب الرقابة على الحدود أصبحت ليبيا سوق مفتوحة للسلاح الغير شرعي في المنطقة¹. مع احتمال وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية وبالتالي يصبح الخطر مزدوجا.

و تتشط هذه جماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على 4000 كلم²، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وتضاريسها وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر. حيث تزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سيطرة الدولة على حدودها وعلى نشاط شبكات الإرهاب².

خريطة 05: انتقال السلاح من ليبيا إلى دول المنطقة



المصدر: <https://2u.pw/eBuy6Ysa> ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25.

¹ توفيق بوستي، "واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 911.

² محمد بوزياني، "المجهودات الأمنية الإفريقية لمراقبة وكبح الانتشار والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، ديسمبر 2018، ص 186.

بناء على ما سبق تدرك الجزائر الوضع المقلق الذي آلت إليه حدودها مع الدول المجاورة، فقد أعربت الحكومة الجزائرية في مرات عديدة أمام اللجنة الأولى للأمم المتحدة المكلفة بنزع السلاح والأمن الدولي عن موقفها الداعي إلى ضرورة مراقبة الأسلحة والحد من تجارتها غير شرعية وخطورة الانتشار العشوائي لها، على اعتبار أن الجزائر عانت من تدفق الأسلحة بطريقة غير شرعية عن طريق الجماعات الإرهابية¹.

هذا الموقف المتخوف للجزائر تؤكد البيانات التابعة لوزارة الدفاع الوطني التي تثبت الانتعاش الكبير الذي تعرفه سوق الأسلحة على الحدود الجنوبية، فقد أكدت وزارة الدفاع الوطني على تنفيذ ما يزيد عن 330 عملية حجز للأسلحة في النصف الثاني من سنة 2014 و 3 أشهر الأولى من سنة 2015 وأغلب هذه العمليات تمت في الولايات الجنوبية: تمنراست، إليزي، ورقلة وأدرار باعتبارها تمتلك حدود مع مالي وليبيا².

المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر والقادمة من منطقة الساحل الإفريقي، بسبب جرورها لبقية التهديدات وارتباطها بها، كتجارة المخدرات والاتجار بالبشر والأسلحة وتبييض الأموال، حيث تعتبر الجزائر منطقة عبور إلى أوروبا من جهة إلى جانب كونها الوجهة الرئيسية لشعوب الدول المجاورة من جهة أخرى.

وقد تصاعدت الهجرة غير شرعية بشكل كبير عبر الصحراء الكبرى، بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدول الساحل الإفريقي بالدرجة الأولى، حيث أصبح حلم الهجرة نحو أوروبا هدفا للهروب من الفقر والحروب والأمراض وعدم الاستقرار السياسي. هذا الأمر الذي جعل دول العبور تعاني من ضغط أوروبي من أجل تعزيز إجراءات ضبط الحدود، غير أن هذا ليس سهلا نظرا لطول الشريط الحدودي بين الجزائر

¹ آمنة تازير، "واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر -دراسة في الممنوع"، في: *جلة الدراسات والبحوث القانونية*، جامعة الإخوة منتوري -قسنطينة، المجلد 05، ماي 2020، ص.97.

² *المرجع نفسه*، ص.99.

ودول الساحل¹. ومما يزيد من تقادم الظاهرة تغير المناخ الذي أدى إلى انخفاض بنسبة 34% في نمو الإنتاجية الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ عام 1961، وهو ما يسهم بشكل أكبر في انعدام الأمن الغذائي غير المسبوق في القارة في السنوات الأخيرة، بالتالي ومن المتوقع أن يكون تغير المناخ هو المحرك لما يصل إلى 10% من إجمالي الهجرة الإفريقية عبر الحدود بحلول منتصف القرن. ويرجع ذلك إلى الفيضانات والجفاف والعواصف الأكثر حدة. ومن المتوقع أن تشهد منطقة الجنوب الإفريقي أكبر زيادة في التنقل عبر الحدود في إفريقيا بسبب تأثيرات تغير المناخ، مع احتمال انتقال ما بين 200 ألف إلى 800 ألف شخص إلى دولة مجاورة بحلول عام 2050².

من هذا المنطلق كانت الجزائر طيلة العقود الأخيرة وجهة لآلاف المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الباحثين عن فرص العيش الاقتصادية، إذ مثل الموقع الجغرافي للجزائر أحد المغريات لدى هذه الشبكات من المهاجرين التي تربط إفريقيا بأوروبا عبر الواجهة البحرية، إذ يجب الإشارة إلى أن هناك ثلاث خطوط مرور للمهاجرين غير شرعيين³:

1. طريق غرب المتوسط: يبدأ من حدود الجزائر الجنوبية مع مالي والنيجر مرورا بتمنراست أقصى الجنوب ووسط مدينة غرداية وسط الصحراء وصولا إلى المناطق الساحلية.

2. طريق وسط المتوسط: يبدأ من الحدود الجزائرية المغربية بالقرب من مدينة تلمسان في الغرب الجزائري وصولا إلى إسبانيا عبر طريق العبور سبتة ومليلة أو عبر مضيق جبل طارق.

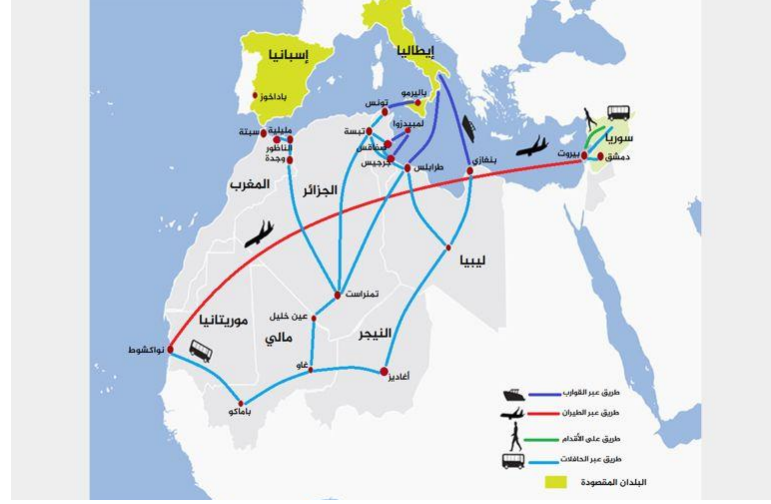
¹ صورية العايب، عتيقة كواشي، "واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل"، في: مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020، ص. 240.

² ويندي ويليامز، "توجهات الهجرة الإفريقية الواجب مراقبتها في عام 2023"، في: المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، عبر الرابط: <https://2u.pw/dbgP6Ofb>، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/25.

³ عبد الرحيم رحموني، "جيوبوليتيكا التهديدات الأمنية في الجزائر وارتكازاتها المكانية"، في: مجلة السياسة العالمية، جامعة مولاي الطاهر-سعيدة، المجلد 06، 2022، ص. 79.

3. طريق شرق المتوسط.

خارطة 06: طرق عبور المهاجرين غير شرعيين عبر الجزائر



المصدر: طريق الصحراء.. الجزيرة نت تكشف مسارات وشبكات الهجرة غير النظامية إلى

أوروبا عبر موريتانيا، في: <https://2u.pw/7nU3Uypr>

هذه المسالك الجغرافية أعطت الجزائر تلك الأهمية القصوى في منظور الشبكات المنظمة للمهاجرين غير الشرعيين. وهذا لا ينفي استقرار المهاجرين غير شرعيين في الجزائر، وهو ما يشكل تحدي بالنسبة للجزائر في كيفية التعامل مع هؤلاء المهاجرين والمهجرين خصوصا بعد تزايد أعدادهم وانجابهم لأطفال داخل الجزائر .

خلاصة الفصل:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من الناحية الجيوسياسية خط واصل بين البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، هذا ما جعل المنطقة تواجه تحديات تتجاوز في خطورتها حدود الدول مع مطلع تسعينيات القرن الماضي.

من هذا المنطلق تعرف منطقة الساحل الإفريقي بأنها منطقة الأزمات نتيجة لوجود عاملين رئيسيين: إضفاء الطابع العابر للقوميات على إقليم الساحل والغرب الإفريقي من خلال زيادة النشاطات الإجرامية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية) أما العامل الثاني يكمن في بروز النزاعات الانفصالية، وهذا راجع إلى عدم قدرة الدولة على ممارسة وظائفها وحماية أمن مواطنيها.

**الفصل الثالث: الاستراتيجية
الجزائرية في التعامل مع
التحديات المطروحة في الساحل**

تمهيد فصل:

بنت الجزائر عقيدتها الأمنية على أسس ثابتة منذ الاستقلال بحماية أمنها القومي داخليا وعدم التدخل عسكريا في الخارج، ولم تتغير هذه العقيدة رغم اختلاف الظروف التي مرت بها، ورغم التهديدات القديمة والجديدة في محيطها الإقليمي، فقد رأينا أن الجزائر تتأثر سلبا من حالة اللاأمن التي تعرفها المنطقة وتنتقل إليها مظاهرها المتمثلة في خطر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، وتعمل الجزائر جاهدة لردع هذه المخاطر على أمنها ومعالجة مصادرها في بؤر التوتر من خلال مقاربتها متعددة الأبعاد.

المبحث الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

أصل كلمة عقيدة لاتيني و هو Doctrina وتعني عملية تعليم، نظرية أو منهجا. كما تعرف أنها مجموعة الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع، وترشد وتوجه الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة. أما في الجانب العسكري تعني مجموع التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها.¹

أما العقيدة الأمنية للدولة تشير إلى مجموع الآراء و الاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة. وتمثل هذه العقيدة الإطار المرجعي الذي يوجه الدولة في تعريف والتعاطي مع التهديدات والمخاطر التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات طابع أمني. وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف و طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.²

تعتبر العقيدة الأمنية مهمة باعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي وعليه نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ تمثل العقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ و أطر أخلاقية أو حتى دستورية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية.³

بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية تستمد توجهها العام من محاربة الاستعمار، أمن الحدود، وبثورة التحرير الوطني (1954/1955)

¹ نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، في: مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 04، العدد 02، يناير 2020، ص. 1090.

² صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، في: مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، ص. 290.

³ نور الدين فلاك، مرجع سابق، ص. 1090.

أ. العامل التاريخي:

يعد من أهم المرتكزات والعوامل المنشأة للعقيدة الأمنية للدول، فالعوامل التاريخية التي مرت بها الدولة تساهم في صياغة العقيدة الأمنية للدول عند التمييز بين الصديق والعدو وعند تحديد التهديدات والتحديات الأمنية، فالدول التي حاربت بعضها في الماضي تصنف بعضها البعض كعدو محتمل أو كتهديد كامن، في حين الدول المعروفة عنها تاريخيا بأنها متنافسة تبني عقيدتها الأمنية على عدم ترك المجال لمنافستها عليها¹.

مرت الجزائر بمراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجنبيين، من قبل الامبراطوريات الرومانية و البيزنطية والوندال، وبعدها الإسبانيين والبرتغاليين وآخرها الفرنسيين. شكلت عامل مهم جدا في التصور الأمني الجزائري من حيث اعتبار أن التهديد العسكري الخارجي غالبا ما يأتي من الشمال ومن الدول الأوروبية بالضبط وعن طريق البحر، بالتالي علاقة الجزائر بدول الشمال وبالغرب عموما تحكمها المصلحة البراغماتية، لأن الأصل فيها هي علاقة صراعية عدائية وفي حالات التعاون ستكون علاقة براغماتية مصلحة، عكس العلاقات التي تربطها بدول الجنوب الإفريقي ودول الشرق العربية والإسلامية فهذه الجهة تاريخيا كانت تتسم بعلاقة تعاون ومصالح متبادلة². تساهم هذه التصورات والمدرجات لدى صناع القرار في رسم السياسات الأمنية و تنفيذها على أرض الواقع.

العقيدة الأمنية الجزائرية هي وليدة ثورة التحرير 1954-1962 ضد الاستعمار الفرنسي بكل ما تحمله من ثقافة ومرجعيات مجتمعية، إذ كانت فكرة مناهضة الاستعمار وتقديس مفهوم السيادة والاستقلال أهم القيم الرئيسية التي سعت الدولة إلى تنفيذها، فبعد حصول الجزائر على استقلالها كان ينضرب إليها على أنها المصدر والداعم لحركات التحرير في إفريقيا، لذا فإن الدور الإقليمي للجزائر جاء من الناحية التاريخية، هذه الشرعية الثورية التي

¹ فائزة حنافي، أم هاني حبشي، "تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي -الجزائر نموذجا-"، مذكرة ماستر، تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016/2017، ص.ص.152.153.

² سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة 2007-2017"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2021، ص.99.

تتعرض على العقيدة الأمنية العسكرية التي تحظر أي عمل عسكري خارج التراب الوطني، وترفض التواجد الأجنبي على أراضيها أو على الحدود، رفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني لفلسطين، وتتعرض أيضا على السياسة الخارجية الجزائرية القاضية بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والدفاع عن حق تقرير مصير الشعوب¹.

كما تتجلى مظاهر تأثير الثورة التحريرية في ثقل مركز المؤسسة العسكرية، حيث بنى جيش التحرير عندما تأسس 1954 الدولة وكانت جبهة التحرير واجهته السياسية، حيث لم تكن السياسة معزولة عن مهام الجيش، كان الرجل السياسي عسكريا والعكس صحيح، واستمر هذا المفهوم حتى بعد الاستقلال في عام 1962 أخذ الجيش على عاتقه بناء مؤسسات الدولة، لذلك نجد له تأثير مهم في المنظومة السياسية في الجزائر².

ب. العامل الجغرافي:

الجغرافيا عامل ومرتكز مهم جدا في الجانب الأمني، حيث تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا متعدد الأبعاد بتوسطها لعدة دول مغربية و كذلك بتوسطها لكيانين ضخمين، الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي و الثاني في الجنوب يتمثل في العمق الإفريقي. هذه النقطة الاستراتيجية جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية (6343 كم²) والبحرية (1600 كم²) جاعلة الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية في المنطقة المغربية والساحلية والعربية والمتوسطية، وأي تهديد يمس هذه الدوائر يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأمن الوطني الجزائري³.

وقد أدرك صناع القرار الجزائريين هذا منذ الرئيس هواري بومدين الذي اعتبر أن "المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين دكاك و القاهرة تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا

¹ محمد يوسف خليل، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي"، في: مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، المجلد الثاني، العدد التاسع، ديسمبر 2020، ص.13.

² المرجع نفسه، ص.12.

³ نور الدين فلاك، مرجع سابق، ص. 1092.

يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر¹. فتاريخيا غزو نابليون بونابرت لمصر سنة 1798 كان تمهيدا لغزو الجزائر فيما بعد سنة 1830، وغزو الجزائر كان تمهيدا لغزو تونس والمغرب ودول الساحل فيما بعد، كما أن استقلال دول المغرب العربي ومصر و دول الساحل مهد لاستقلال الجزائر.

أثرت العوامل الجغرافية كذلك على العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال تركيزها على أمن الحدود البرية، وهو ما يتطلب بناء قوات برية قادرة على حماية أمن وسلامة هذه الحدود والمساحة الشاسعة خاصة في ظل الاضطرابات و عدم الاستقرار الذي تشهده معظم دول الجوار كمالى، وليبيا والنزاع في الصحراء الغربية والتوتر مع المغرب الأقصى².

ج. العامل الإيديولوجي:

يشكل البعد الإيديولوجي أحد أهم أعمدة العقيدة الأمنية الجزائرية و من عناصر هذه الإيديولوجيا الاشتراكية و مبادئها المضادة للاستغلال و الاستعمار، وقد كان لنظام الحزب الواحد دور في بلورة هذه الإيديولوجيا إذ كان ينظر لحزب جبهة التحرير الوطني كإطار لتجسيد الوحدة الوطنية خاصة بعد الانكشافات التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال مباشرة، وقد تم تكريس عناصر هذه الإيديولوجيا في المواثيق الوطنية الرسمية لسنوات 1964، 1976، 1986 التي تعتبر مراجع أساسية لأحكام الدستورية آنذاك، وقد حددت الإيديولوجية الاشتراكية ملامح العقيدة الأمنية الجزائرية لما يزيد على الثلاثين سنة تلت الاستقلال باعتبارها النهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال³.

كما أثر المحدد الإيديولوجي الاشتراكي بعد الاستقلال على العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي من حيث اعتماده على العقيدة السوفياتية من حيث التسليح والاعتماد على القوات النظامية ذات الجاهزية القصوى والتسليح بالعتاد الثقيل. وبقيت العقيدة الجزائرية وفيه

¹ حسام حمزة، "المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2017/2018، ص.ص.69.70.

² سليم بوسكين، مرجع سابق، ص.105.

³ صالح زياني، مرجع سابق، ص.291.

للعقيدة السوفياتية حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. يتمحور جوهر الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا حول توفير المعدات والخبرات العسكرية. وعلى الرغم من أنّ القوات المسلحة الجزائرية تقوم بتنويع الإمدادات العسكريّة، إلا أنّها اشترت 73 في المئة من أسلحتها من روسيا ما بين العامين 2018 و2022 (الرسم البياني). وفي الفترة الممتدة بين العامين 2000 و2016، استحوذت الجزائر على أكثر من نصف صادرات الأسلحة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمثّل شراء الجزائر لأسلحة روسيّة بقيمة 4,2 مليار دولار، في الفترة ما بين العامين 2016 و2020، 14,9 في المئة من مبيعات الأسلحة الروسية، ممّا يجعل من الجزائر ثالث بلد مستورد للأسلحة الروسية بعد الهند (23,3 في المئة) والصين (18,2 في المئة). وبطبيعة الحال، يستلزم حجم هذا الاعتماد علاقات جيدة مع موسكو، التي يقوم عناصرها العسكريون أيضاً بإصلاح المعدّات القديمة وتدريب القوات الجزائرية على استخدام الأسلحة العالية التقنية¹.

وفقا لهذه المرتكزات تبنت الجزائر عقيدة عسكرية دفاعية مصممة لدرء العدوان وليس للاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود، والاستقلالية الأمنية بعدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان الأمن القومي للبلاد.

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي وفق الإدراك الأمني الجزائري.

ترتبط الجزائر بإفريقيا بعلاقة وطيدة متعددة الأبعاد (تاريخية، جغرافية، سياسية واقتصادية) فالجزائر بوابة إفريقيا من جهة الشمال، وإفريقيا هي العمق الاستراتيجي للجزائر من الجنوب بالإضافة إلى أن الجزائر هي أكثر بلد له امتداد صحراوي في العمق الإفريقي²، فضلا عن الروابط التاريخية حول الكفاح ضد الاستعمار. يعد هذان العاملان ركيزتان أساسيتان لفهم تطور السياسة الخارجية الجزائرية نحو إفريقيا، التي ميزت في فترات تاريخية

¹ "العلاقات الجزائرية الروسية: تعاون عسكري واستراتيجي"، في: مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، يناير 2024، تاريخ الإطلاع: 2024/05/08.

² فازية ويكن، "الدائرة الإفريقية في التوجه الخارجي الجزائري (بين تأكيد المكانة وتحقيق الأمن والاستقرار)، جامعة وهران 2، ص.53.

معينة بعد الاستقلال بالديناميكية والنشاط وفترات أخرى بالتراجع والانكفاء، لأسباب داخلية تتعلق بمرور الجزائر بفترة لا استقرار سياسي لمدة تزيد عن عشر سنوات جعلتها تغيب عن الساحة السياسية للقارة الإفريقية¹.

ومع بداية التحكم في الوضع داخليا سعت الجزائر إلى استعادة مكانتها على الدائرة الإفريقية، مع إرساء دعائم سياسة جديدة مبنية على السلم الاجتماعي، تجب الإشارة إلى تزامن تاريخي لافت لوصول الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في 1999 مع قيام الاتحاد الإفريقي في قمة (لومي) سنة 2000 في إطار استراتيجية تهدف إلى دفع تحديات العولمة وتمكين إفريقيا من لعب فاعل في الاقتصاد العالمي، تطوير آليات الديمقراطية وحقوق الانسان وإقامة السلم والأمن في القارة.

هذا التزام مكن الجزائر من تسجيل حضور إيجابي في الحركية التي طبعت تلك التحولات، يبرز ذلك في الخطاب السياسي للرئيس بوتفليقة في التعاون مع البلدان الإفريقية أحد أولويات تحركها الدبلوماسي باعتبار إفريقيا عمقا استراتيجيا في تصريحه "فإن الجزائر منذ أن استعادت مكانتها على الساحة الدولية تولي أهمية واضحة تبينت لمشاكل إفريقيا... ن فكر تفكيراً إفريقيا ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا، إن انتمائنا إلى إفريقيا ليس وليد الأمس، إنما تبلور في خضم الكفاح التحريري الوطني..."²

فبعد سقوط النظام الليبي 2011 و ما ترتب عنها من أزمات أدركت الجزائر أن أمنها يسان أيضا على أميال من حدودها الجغرافية، وأنه لا مجال للفصل بينه وبين الأمن الإقليمي. بالتالي بعد أن كانت عقيدة الجزائر الأمنية حبيسة منطقتي المركز، استوعبت الدور المتنامي للفواعل ما دون الدول والتهديدات المترتبة عن نشاطها. ومن هذا المنظور يمكن القول أنها بدأت تتجاوز سياسة الدفاع التقليدية، المركزة على التراب الوطني لتتجهم بالتهديدات على الصعيد الإقليمي. وهذا كله في سياق أزمة الدولة في المنطقة كون التهديدات المتفاقمة نتيجة فشلها.

² جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا: المحددات والأبعاد"، جامعة د. يحي فارس بالمدينة، ص.173.

بحكم عقيدتها الأمنية وباعتبارها ثالث قوة اقتصادي وثاني قوة عسكرية في إفريقيا تقدم الجزائر نفسها باعتبارها مزودا للأمن والاستقرار في فضاءها الإقليمي، وتعترف لها الفواعل الإقليمية والدولية بهذا الدور، حيث توظف في هذا المجال خبرتها في محاربة الإرهاب في تسعينيات القرن الماضي.

المبحث الثاني: الآليات الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

نظرا لطبيعة التهديدات المعاصرة العابرة للحدود التي تواجه الجزائر، فإن مواجهة التهديد من جهة واحدة لا يكفي، لذلك تعمل الجزائر على التصدي لهذه التهديدات من خلال مبادرات على مستويات ثلاث محلية وإقليمية ودولية، كمحاولة لحصر التهديد والقضاء عليه ضمن نطاقه الجغرافي والحرص على عدم انتقاله إلى الجزائر.

المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية.

ساهمت الجزائر في ترسيم آليات التعاون الأمني في الساحل الإفريقي عبر اقتراحها للعديد من المبادرات في إطار التعاون المشترك السياسي والعسكري من أجل تحقيق استقرار القارة الإفريقية.

التنسيق الإقليمي بين دول الجوار

مع عودة الفواعل ما دون الدولة في منطقة الساحل بداية من مطلع القرن الحالي وخصوصا مع الأزمتين الليبية والمالية، أدركت الجزائر أن مواجهة تلك الفواعل لا يمكن أن يتم إلا عبر تحرك جماعي، حيث شدّد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة " فقناعتنا تبقى راسخة أنه في مواجهة تهديد عابر للحدود والأوطان، مثلما هو الحال بالنسبة لآفة الإرهاب، لا بد من إعمال التضامن والتعاون الدوليين ضمن مقاربة شاملة تتجاوز علاج الأعراض لتتصب على الأسباب الجذرية لهذه الآفة والعوامل المغذية لها، ولذا ندعو شركاءنا الدوليين إلى العمل بصفة ثنائية وجماعية في إطار الأمم المتحدة على دعم الجهود الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف

العنيف"¹. وهو المبدأ الذي عملت على تجسيده من خلال مبادرات أمنية عديدة، وعليه لمواجهة التهديد الإرهابي مثلا قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا) في استراتيجية إقليمية منسقة:

1. لجنة الأركان العملياتية المشتركة: تأسست سنة 2010 بمبادرة جزائرية، وهي تكتل يضم كلا من موريتانيا والجزائر والنيجر ومالي، وتهتم بالوضع الأمني في الساحل و ضرورة تنسيق الجهود المشتركة لمواجهة تحديات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة من خلال اتخاذ سلسلة من التدابير والترتيبات التقنية والعسكرية المشتركة لمراقبة تحركات الجماعات الإرهابية المسلحة وضبط الحركة على الحدود²، بالإضافة إلى تشكيل قيادة عسكرية مشتركة وقيادة جزائرية من أجل استعادة أمن المنطقة، الذي يعتبر مشتركا وله أهمية كبيرة في إعادة بعث الدولة في المنطقة³. حيث شدد قائد أركان الجيش الجزائري سعيد شنقريحة على "أهمية الاستفادة بشكل أكبر من آليات التعاون الأمني المتاحة، لاسيما لجنة الأركان العملياتية المشتركة"⁴ الكائن مقرها بمدينة تمنراست أقصى الجنوب الجزائري. تهدف هذه المبادرة إلى⁵:

- مطاردة الجماعات الإرهابية حتى ما وراء حدود الدولة محل المطاردة؛
- ضرب معازل تنظيم القاعدة وتجفيف مصادر التمويل والدعم اللوجستيكي؛
- السيطرة النهائية على منطقة الساحل بالاعتماد على الجيوش النظامية.

¹ كلمة رئيس الجمهورية في النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب، في الموقع: <https://2u.pw/Q4E6chMU> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/19.

² سليم بوسكين، مرجع سابق، ص.175.

³ الجليلي كرايس، "الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل -مبادرة دول الميدان أنموذجا-"، في: *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، المجلد 06، العدد الأول، مارس 2022، ص.1931.

⁴ عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، في الموقع: <https://2u.pw/y7K8eH> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/19.

⁵ الجليلي كرايس، مرجع سابق، ص.1931.

بالإضافة إلى إنشاء "وحدة الدمج والربط" لتزويد قيادات الأركان المشتركة في تمارست بالمعلومات والمعطيات الخاصة الأمنية وفقا لرؤية مشتركة¹.

بعد إعلان فرنسا عن عملية "سرفال" التي تضم 3 آلاف جندي تراجع دور لجنة الأركان العملياتية المشتركة، بالنظر إلى سعي فرنسا لتقييد عمل هذا التكتل ومحاولة إيجاد بديل له بتأسيس مجموعة دول الساحل الخمس التي تضم مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد وموريتانيا، حيث لم تعد هذه الآلية تعقد أي اجتماعات لها بعدما كانت تعقد اجتماعاتها بانتظام وتتبادل فيها الرئاسة الدورية في الدول المعنية كل سداسي من كل سنة. وتجدر الإشارة إلى أن آخر اجتماع لها احتضنته موريتانيا في 6 أبريل 2012².

لكن بعد تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة وسحب قواتها من مالي وسط تزايد النشاط الإرهابي بالمنطقة، فتح المجال لعودة هذه اللجنة للقيام بالمهمة المنوطة بها، ففي 13 أكتوبر 2022 احتضنت الجزائر الدورة غير العادية لمجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الساحل، وصرح بيان لوزارة الدفاع الجزائرية أن الاجتماع يندرج "في إطار مبادرة جزائرية تهدف لإعطاء ديناميكية جديدة وفعالية للتعاون والتنسيق العملي بين الدول الأعضاء، من خلال مناقشة والتوقيع على مشاريع نصوص قانونية جديدة، وكذا فرصة لتبادل وجهات النظر والتقييمات حول الوضع الأمني السائد في المنطقة"³. حيث صرح رئيس أركان الجيش الجزائري سعيد شنقرية أن هذا الاجتماع "سيساهم، بكل الفعالية المطلوبة، في إعادة تنشيط لجنة الأركان العملياتية المشتركة من

¹ مراد فيصل، "مقاربة الأمن القومي الجزائري ومبادرات تشكيل النظام الأمني الإقليمي المشترك"، في: *استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقلالية*، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف، العدد 11، السداسي الأول 2019، ص. 59.

² ح. سليمان، "ماذا بقي من دور لدول الميدان ولجنة الأركان العملياتية المشتركة بتمنراست؟"، في الموقع:

<https://2u.pw/y7K8eH> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/19.

³ بيان لوزارة الدفاع الوطني، 13 أكتوبر 2022.

خلال إعادة تكييف مهامها وتنظيمها، بغرض ضمان نجاعتها ودوامها، وتقريب وجهات نظرنا، وتوحيد جهودنا لضمان أمن المنطقة¹.

2. الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي AFRIPOL: جاءت فكرة تأسيس هذه الآلية أثناء انعقاد الدورة 22 للندوة الإقليمية الإفريقية للأنتربول في 10 سبتمبر 2013 بوهران والتي شهدت حضور كافة قادة الشرطة الأفارقة 41. وبدعوة من الجزائر في شخص السيد اللواء/ المدير العام للأمن الوطني عقد المؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العاملين للشرطة حول الأفریبول أيام 10، 11، 12 فيفري 2014 والذي تم من خلاله اعتماد إعلان الجزائر بخصوص إنشاء آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي².

وبعد مجموعة من الاجتماعات الرامية لإعداد ودراسة مشروع القانون الأساسي والهيكل التنظيمي، ثم أيضا دراسة مخططات الاشتغال والخيارات التمويلية وذلك انطلاقا من خصائص الدول الإفريقية. وبتاريخ 13 ديسمبر 2015 تم الافتتاح الرسمي لمقر الأفریبول الذي أقيم بالعاصمة الجزائرية بحضور ممثلي أجهزة الشرطة لـ 41 بلدا. وبتاريخ 30 يناير 2017 تم اعتماد النظام الأساسي للآلية من قبل مؤتمر الاتحاد الإفريقي في دورته العادية رقم 28 المنعقدة بأديس أبابا -إثيوبيا ليدخل حيز النفاذ بنفس التاريخ³.

سطرت المادة الثالثة من النظام الأساسي "للأفریبول" جملة من الأهداف ينتظر تحقيقها لعل أبرزها:

¹ المكان نفسه.

² خديجة خالدي، "آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي -أفریبول-"، في: *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد الخامس عشر، ص.67.

³ ياسر الصافي، "دور آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي في ظل التهديدات الأمنية للقارة"، في: *مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة*، المجلد 04، العدد 12، 2023، ص.199.

- انشاء إطار للتعاون على المستويات الاستراتيجية والعملياتية بين مؤسسات الشرطة والدول الأعضاء
- تسهيل المساعدة القانونية المتبادلة أو ترتيبات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء
- اعداد استراتيجية إفريقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- تشجيع المساعدة الفنية المتبادلة في مجال التدريب وتبادل الخبرات والخبراء والممارسات الجيدة بين مؤسسات الشرطة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر وطنية
- تيسير أو تبادل وتقاسم المعلومات لمنع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر وطنية
- منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتحقيق فيها بالتعاون مع المنظمات الدولية
- تطوير قدرات أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء بواسطة برامج مستهدفة لتدريب موظفي الشرطة تتوافق مع واقع السياق الإفريقي¹.

كما تم الاتفاق على انشاء جهاز تواصل بين الأجهزة الأمنية للدول الأعضاء والمسمى بـ Afsycom من أجل تبادل الوثائق والمعلومات والتنسيق للعمليات مما يسمح للخبراء بإجراء اجتماعات تنسيقية عن بعد².

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية

تعتمد الجزائر الآليات الدبلوماسية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. ومع تطور مفهوم الأمن ، تطورت أساليب مواجهته حيث لا يمكن احتواء

¹ الاتحاد الإفريقي، "النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي أفريبول"، أديس أبابا، يناير 2017، ص.ص.3.4.

² حسام عبيد، "التعاون الشرطي في مكافحة الجريمة"، مذكرة ماستر، تخصص جريمة وأمن عمومي، جامعة العربي التبسي -تبسة، 2021/2020، ص.29.

المعضلات الأمنية باعتماد الاجراءات والتدابير العسكرية فحسب. لذا حاولت الجزائر توظيف العامل الاقتصادي كمدخل لتحقيق الأمن القومي من خلال، تقديم المساعدات الاقتصادية وذلك بتبني مقارنة اقتصادية لاحتواء التهديدات في إفريقيا والساحل، حيث تعتبر معظم أسباب الأزمات في إفريقيا والساحل أسبابا جذورها اقتصادية و اجتماعية.

تدرك الجزائر الأهمية الاستراتيجية للعمق الإفريقي سواء من الناحية الأمنية أو التنموية لذا أقدمت على عدة مبادرات للنهوض بالاقتصاد الإفريقي ودفعه للأمام ورفع الضغط عن العديد من الدول، وأهم هذه المبادرات:

1. مشروع الطريق العابر للصحراء إفريقيا: أول مشروع أفريقي من نوعه، يعنى بالبنية التحتية للطرق بالقارة الإفريقية تم إطلاقه سنة 1971 بين الجزائر ونيجيريا، وتونس، ومالي والنيجر وتشاد وكان يسمى حينها "طريق الوحدة الإفريقية"، ويتعلق ب9 طرق رئيسية على امتداد 9200 كلم بنسبة تعبيد تصل إلى حوالي 80 بالمائة. وتهدف الطريق إلى ربط عواصم جميع البلدان الأفريقية من أجل تعزيز حركة التجارة والتنمية والتكامل في ما بينها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وسجل مشروع الطريق العابر للصحراء نسبة تقدم تقدر حاليا بأكثر من 90 بالمائة أي 9000 كلم معبدة من بين 9900 كلم من الطول الإجمالي للطريق. والجدير بالذكر أن طول المحور الرئيسي للطريق العابرة للصحراء يقدر ب4500 كلم ويربط الجزائر وتونس ب3 عواصم جنوب الصحراء ويتعلق الأمر بباماكو ونيامي ونجامينا ومدينة لاغوس كبرى مدن نيجيريا¹.

¹ " الطريق العابر للصحراء: مشروع افريقي رائد يسعى الى تجاوز العائق الطبيعي"، في: <https://2u.pw/YOqz4eFM> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/26.

خط مشروع الطريق العابر للصحراء



المصدر: <https://2u.pw/lh6qcaCV> ، تاريخ الاطلاع: 2024/06/23.

ولظروف سياسية واقتصادية عاشتها دول المجموعة، ظل المشروع يتقدم ببطء على مدار 6 عقود كاملة قبل أن يتحرك مؤخرا بقوة من جانب الجزائر، حيث أعلنت عن استلام الطريق في جوان 2021 حيث يمثل الشق الرابط بينها وبين لاغوس العمود الفقري للمشروع بمسافة 4500 كيلومتر، مرورا بالنيجر. وكشفت الحكومة الجزائرية، والتي أنفقت على حصتها 2.6 مليار دولار، أن الطريق سيكون مضاعفا بخط أنابيب تسمح بتصدير الغاز النيجيري عبر موانئ الجزائر نحو أوروبا خصيصا، ونحو سائر دول العالم بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى إنجاز خط للألياف البصرية يربطها بنيجيريا، مع تحويله تدريجيا إلى طريق سيار¹.

¹ " الجزائر أنفقت 2.6 مليار دولار لربطه بنيجيريا.. ما أهمية الطريق العابر للصحراء الأفريقية؟"، عبر الرابط: <https://2u.pw/TLj9tnal> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/26.

يهدف هذا المشروع إلى فك العزلة عن دول الساحل وتعزيز التجارة بين شمال وجنوب الصحراء، حيث تمثل هذه الدول الست 27% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية بمجموع 25% من سكانها.

2. مسح الديون:

يعتبر قرار الجزائر بمسح ديون مستحقة لدى عدد من الدول الإفريقية، بغرض التعاون ورفع الضغط على هذه الدول والسماح لها بالنهوض الاقتصادي. وقد مسحت الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2014 ما قيمته 1.4 مليار دولار.

شمل القرار كل من الدول التالية: البينين، بوركينا فاسو، الكونغو، اثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريطانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي، برانسيبي، السينغال، السيشل وتنزانيا¹.

3. الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: بهدف إعادة بعث

الدور الدبلوماسي الجزائري متعدد الأبعاد في القارة الإفريقية، أعلن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في 09 فيفري 2020 عن إنشاء وكالة التعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، لبث ديناميكية جديدة في التعاون الدولي الجزائري تجاه البلدان الإفريقية. وتقوم استراتيجية هذه الوكالة على التوغل في أسواق الدول دون ضرر باستخدام مفاتيح القوة الناعمة لاستعادة الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا².

وحسب المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فيفري 2020، والمتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في مادته الثانية يعرف الوكالة بأنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية

1

² أمينة بودريوة، "تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا"، في: مجلة جديد الاقتصاد، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس، المجلد 18، 2023، ص.147.

والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وفي إطار ممارسة مهامها يمكن للوكالة أن تتوفر على من يمثلها في الخارج، مقامة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ويحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر".

حيث تساهم الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية من خلال تأطير وتنظيم المساعدات وحملات التضامن الإنساني التي تقدمها الدولة الجزائرية لمختلف الدول الإفريقية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الصورة الذهنية لدى الدول الإفريقية خاصة المنتمية لإقليم الساحل التي تربطها مع الجزائر امتدادات جغرافية، سياسية اقتصادية، تاريخية، ثقافية وأمنية¹.

تستخدم الوكالة أيضا الدبلوماسية الدينية (الإسلام الصوفي) من خلال فتح المدارس القرآنية وتمويلها لإبراز صورة الإسلام المتفتح والمتسامح، من أجل نشر السلم والمصالح في عموم القارة باعتبار أن الطرق الصوفية تحظى بالاحترام في مختلف أرجاء القارة الإفريقية.

ومن مهام الوكالة أيضا إقامة علاقات مع المجموعة العلمية ورجال الأعمال الجزائريين المقيمين بالخارج، إعداد وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وكذا وضع بنك معطيات حول التعاون الدولي والعمل الإنساني².

¹ أسامة عينوش، "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: قراءة في مقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في إفريقيا"، في: مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم السياسية والقانونية، المركز الجامعي آفلو - الأغواط، العدد السابع، سبتمبر 2021، ص.46.

² أمينة بودويرة، مرجع سابق، ص.148.

الختامة

الخاتمة:

وفي الختام تم التوصل إلى جملة من النتائج التي تثبت صحة الفرضيات المقدمة في هذه الدراسة، وذلك من خلال الدور الذي لعبته محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، رفض التدخل العسكري وضرورة التسوية السلمية للنزاعات التي تشهدها دول الساحل الإفريقي.

وأمام تطور الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي وتسارع وتيرة التفاعلات بين مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية خصوصا بعد انهيار الدولة الليبية، تركز مختلف الفواعل الإقليمية والدولية على المنطقة إنطلاقا من اعتبارات جيواقتصادية وجيوستراتيجية وما تحتويه من عوامل جذب لكل فاعل.

وهو ما جعل الجزائر تتبنى استراتيجية تنموية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، في إطار التعاون الإقليمي إيمانا منها بأن العمل في إطار التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة بإمكانه احتواء الوضع وإعادة بعث الأمن والاستقرار في المنطقة واعتمادا على خبرة الجزائر التاريخية في مواجهة الإرهاب والاستعمار وفق مبادئ ومرتكزات عقيدتها الأمنية.

ومن خلال هذه الدراسة خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- معالجة أي ظاهرة أمنية سياسية يتطلب فهم الجغرافيا السياسية لموقعها أولا، معرفة حجم الرهانات السياسية فيها من رهانات طاقوية وأمنية التي تسلب الأزمات الأمنية. ومن خلال الدراسة تبين التدخلات في الساحل كانت لدواعي استغلال الثروات الباطنية، المنجمية والمعادن. هذه التدخلات هي التي تعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

- تقجر الوضع في ليبيا وأخذ مسار الثورة الشعبية مظهرا مسلحا، كان تأثيره واضحا على دول الساحل الإفريقي، تمثل في الترويج الكبير وغير المتحكم في الأسلحة ووصولها إلى الجماعات الإرهابية وعصابات المتاجرة بالسلح وجعل الساحل

- الإفريقي سوق مفتوحة له، وتزويد المتمردين في شمال مالي به وما ينجم عنه من خطر مباشر للجزائر عبر حدودها مع الدولتين.
- أن الساحل الإفريقي يصدر العديد من الأزمات للدول المجاورة مما يتطلب بناء استراتيجية شاملة من أجل مواجهة تلك المخاطر مثل الجريمة المنظمة والإرهاب التهديدات الأمنية.
- تقوم المقاربة الجزائرية في الساحل على أولوية التنمية والحوار على الأدوات العسكرية، حيث تبنت مقاربة قائمة على تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة، خصوصا وأن المنطقة مليئة بالأزمات المحلية والطائفية.
- تمثلت كذلك استراتيجية الجزائر في مواجهة تحديات الساحل وتداعياتها الإقليمية في بناء مبادرات أمنية في إطار مجال التعاون فيما بين دول المنطقة تهدف من ورائها إلى تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- جندلي عبد الناصر التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
- دالغ وهيبية، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)، الطبعة 2018، الجزائر: دار الخلدونية.
- سعادة راغب الخطيب، تطور السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015.
- سعادة راغب الخطيب، تطور السياسة الخارجية، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015.
- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الخامسة، بغداد: المكتبة القانونية، 2010.
- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.
- عمر فرحاتي، مريم براهيم، *الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات و الأبعاد*، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، 2017.
- فرانكل، جوزيف، (1984)، العلاقات الدولية، ط(2)، ترجمة: غازي العتيبي، جدة: مطبوعات تهامة.
- مصلوح، كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2011.
- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

المجلات العلمية:

- أحمد لشهب، محمد رضاني، "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.
- أسامة عينوش، "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: قراءة في مقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في إفريقيا"، في: **مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم السياسية والقانونية**، المركز الجامعي آفلو - الأغواط، العدد السابع، سبتمبر 2021.
- الانسكلوبيديا السياسية، نقلا عن د.محمد محمود ربيع، النظرية السياسية موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت 1994.
- الجيلالي كرايس، "الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل - مبادرة دول الميدان أنموذجاً -"، في: **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد الأول، مارس 2022.
- أمانة تازير، "واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر - دراسة في الممنوع"، في: **جلة الدراسات والبحوث القانونية**، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة، المجلد 05، ماي 2020.
- أمينة بودريوة، "تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا"، في: **مجلة جديد الاقتصاد**، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس، المجلد 18، 2023،
- بومدين عربي، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب و تحديات البناء"، في: **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 28.
- توفيق بوستي، "واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 09، العدد 01، 2022.
- جعبوب محمد، "تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة أكاديميا، العدد الرابع، 2016.

- حورية ساعو، محمد غربي، " موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، الجزائر :جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد، 18 جوان، 2017.
- خديجة بن سعيد، "محدودية دور الأطراف الإقليمية في الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي"، في: *مجلة العلوم القانونية و السياسية*، المجلد 13، العدد 01، 2022.
- خديجة خالدي، "آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي -أفريبول-"، في: *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد الخامس عشر.
- خيري عبد الرزاق جاسم، علي دريول محمد، "بناء الدولة في إفريقيا: دراسة في التحديات"، في: *مجلة دراسات دولية*، العدد 61.
- شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب و الانعكاسات"، في: *المجلة العربية للعلوم السياسية*، المجلد 41، العدد 43.
- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، في: *مجلة الفكر*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس.
- صورية العايب، عتيقة كواشي، "واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل"، في: *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020.
- عبد الرحيم رحموني، "جيوبوليتيكا التهديدات الأمنية في الجزائر وارتكازاتها المكانية"، في: *مجلة السياسة العالمية*، جامعة مولاي الطاهر-سعيدة، المجلد 06، 2022.
- عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي تمنراست، ديسمبر 2016.
- عيساني امحمد ، مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات "مصنفة س " في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية ، العلوم الاقتصادية ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلة المعيار، المجلد 14، العدد 1 جوان 2023 .

- فريدة حموم، "مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة إلى وضع استراتيجية أمنية شاملة"، *استراتيجيا، مجلية دراسة الدفاع والاستشراف*، جامعة محمد صديق بن يحي -جيجل، العدد14، السداسي الثاني 2020.
- قشي عشور، "التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام و آليات التغلغل"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، المجلد 45، العدد46، 2015،
- كرايس الجيلالي، شافي محمد عبد الباسط، "الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل - مبادرة دول الميدان أنموذجا-"، *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية*، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- محمد بوزياني، "المجهودات الأمنية الإفريقية لمراقبة وكبح الانتشار والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة في منطقة الساحل الإفريقي، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 11، ديسمبر 2018.
- محمد يوسف خليل، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي"، في: *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*، برلين: المركز الديمقراطي العربي، المجلد الثاني، العدد التاسع، ديسمبر 2020.
- مراد فيصل، "مقاربة الأمن القومي الجزائري ومبادرات تشكيل النظام الأمني الإقليمي المشترك"، في: *استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقلالية*، جامعة محمد لمين دباغين -سطيف، العدد 11، السداسي الأول 2019.
- ناصر بوعلام، "نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة احياء الدور الريادي في منطقة الساحل الافريقي"، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، المجلد 04، العدد 02، جويلية 2019.

- نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، في: *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 04، العدد 02، يناير 2020.
- نورا علي إبراهيم، "التحديات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة G5 بالساحل الإفريقي"، في: *مجلة الدراسات الإفريقية*، المجلد 45، العدد 4، 2023.
- وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية الجزائرية، العقدة الجيوستراتيجية" سياسة غربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، يناير 2014، ص 32.
- ويكن فازية، التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في افريقيا - منطقة الساحل نموذجا، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، السنة 2022.
- ياسر الصافي، "دور آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي في ظل التهديدات الأمنية للقارة"، في: *مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة*، المجلد 04، العدد 12، 2023.

الدراسات الاكاديمية:

أطروحات الدكتوراه:

- أسماء رسولي، التهديدات الامنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017.
- حسام حمزة، "المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2017/2018.
- سليم بلحاج، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة 1، 2020/2021.

- سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة 2007-2017"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2021.
- عبد الحق بوسماحة، البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية 1999/2019، أطروحة دكتوراه (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2022).
- عمار بالة، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري -مالي أنموذجا-"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2017/2018،
- عمراني رباب، مستقبل الاستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الخيارات المستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم دراسات دولية.
- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014).
- مدوني علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014.
- ممد صليحة، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دوائر محيطها الإفريقي، مذكرة دكتوراه (جامعة وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2019).

■ ناصر بوعلام، "التحديات الأمنية و التفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط و الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر(2001- 2022)", أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات دولية، جامعة الجزائر 3، 2022.

رسائل ماجستير:

■ ناصر بوعلام، "دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006- 2014)", رسالة ماجستير، تخصص دراسات متوسطة ومغربية التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016.

رسائل الماستر:

■ حسام عبيد، "التعاون الشرطي في مكافحة الجريمة"، مذكرة ماستر، تخصص جريمة وأمن عمومي، جامعة العربي التبسي -تبسة، 2021/2020.

■ سعيدة بوقطف، "الأمن القومي الجزائري بين التهديدات الأمنية واستراتيجيات المواجهة"، مذكرة ماستر، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي، 2015./2014

■ فاروق شتوان، خالد ريطي، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا، مذكرة ماستر (جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 - 2015).

■ فايزة حنافي، أم هاني حبشي، "تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي - الجزائر نموذجا-"، مذكرة ماستر، تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017 /2016.

■ نعيمة شواف، عبد الحفيظ قواسمية، دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات في دول الجوار: دراسة حالة ليبيا، مذكرة ماستر (جامعة العربي التبسي: تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).

■ هوارى ربيع، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماستر، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة مستغانم، 2015-2014.

المقالات العلمية:

- أميدو ساني، "الخطابات الجهادية و السلفية: بوكو حرام و شبكات الإرهاب الصاعدة في الغرب الإفريقي المسلم"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا: المحددات والأبعاد"، جامعة د. يحي فارس بالمدينة.
- جونسن , لويد (1989)، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود).

■ رحالي محمد، محاضرات في السياسة الخارجية.

الوثائق الرسمية:

- الدستور الجزائري 1976.
- بيان لوزارة الدفاع الوطني، 13 أكتوبر 2022.
- الاتحاد الإفريقي، "النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي أفريبول"، أديس أبابا، يناير 2017.
- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، الفصل الثالث: انقضاء المعاهدات وإيقاف العمل بها.
- تقرير البنك الدولي للإنفاق العسكري، في: <https://2u.pw/EI1jR8gt> ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/25.

الموسوعات:

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية

المواقع الإلكترونية:

- أقل البلدان نموا في العالم، موقع الأمم المتحدة:
<https://www.un.org/ar/conferences/least-developed-countries#:~>
، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/26.

- الإرهاب والاتجار بالمخدرات"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، في: <https://www.unodc.org/romena/ar/about-unodc-romena.html> ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/29.
- الأزمة في منطقة الساحل: الأسباب، والنتائج، والطريق إلى الأمام"، في: <https://mecouncil.org/publication> ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25.
- الاقتصاد في الجزائر، في: [https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-](https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria) [/algeria](https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria) ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/05.
- الطريق العابر للصحراء: مشروع افريقي رائد يسعى الى تجاوز العائق الطبيعي"، في: <https://2u.pw/YOqz4eFM> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/26.
- العلاقات الجزائرية الروسية: تعاون عسكري واستراتيجي"، في: *مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية*، يناير 2024، تاريخ الإطلاع: 2024/05/08. في: <https://unsdg.un.org/ar> ، تاريخ الإطلاع: 2023/02/25.
- ح. سليمان، "ماذا بقي من دور لدول الميدان ولجنة الأركان العملياتية المشتركة بتمنراست؟"، في الموقع: <https://2u.pw/y7K8eH> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/19.
- صباح بالة، "الساحل الإفريقي"، في: <https://political-encyclopedia.org/dictionary> ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/23.
- عباس محمد صالح، الصراعات الحدودية وتداعياتها على استقرار القرن الافريقي: الحدود السودانية - الاثيوبية نموذجاً، في: <https://afrocen.org/article.php?id=312> ، تاريخ الاطلاع: 2024/03/22
- عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، في الموقع: <https://2u.pw/y7K8eH> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/19.

- عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في: <https://2u.pw/bDkNwPWY> ، تاريخ الاطلاع: 2024/06/22.
- كلمة رئيس الجمهورية في النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب، في الموقع: <https://2u.pw/Q4E6chMU> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/19.
- ويندي ويليامز، "توجهات الهجرة الإفريقية الواجب مراقبتها في عام 2023"، في: *المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، عبر الرابط: <https://2u.pw/dbgP6Ofb> ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/25.*
- يمان دابقي، "فرنسا في ليبيا: الدور التاريخي المتجدد ومستقبل النفوذ"، في: <https://2u.pw/gl1uPw4M> ، تاريخ الاطلاع: 2024/06/24

مراجع باللغة الأجنبية:

- 2024Military Strength Ranking :
<https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php>
- Fragile state index; annual report 2023
- Top 10 des armées les plus puissantes d'Afrique :
<https://www.military.africa/2023/04/top-10-strongest-militaries-in-africa/>.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الاهداء
/	شكر وعران
	ملخص باللغة العربية
	ملخص باللغة الانجليزية
08	مقدمة:
14	الفصل الأول: الإطار النظري
15	تمهيد:
16	المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية
16	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية
19	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية
25	المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية
25	المطلب الأول: المحددات الداخلية
26	المطلب الثاني: المحددات الخارجية
27	المبحث الثالث: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية
27	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
31	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية
35	الخلاصة
36	الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي
37	تمهيد:
38	المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي
38	المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي
42	المطلب الثاني: منطقة الساحل الإفريقي من المنطق الاجتماعي والاقتصادي.
45	المطلب الثالث: الساحل الإفريقي سياسيا وأمنيا.

47	المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.
47	المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي.
49	المطلب الثاني: الاندماج الوطني و النزاعات الإثنية
50	المبحث الثالث: التهديدات المؤثرة على الأمن الجزائري.
50	المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.
55	المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة
60	المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية
63	خلاصة
64	الفصل الثالث: استراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة في الساحل
65	تمهيد
66	المبحث الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية.
66	المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.
70	المطلب الثاني: الساحل الإفريقي وفق الإدراك الأمني الجزائري
72	المبحث الثاني: الآليات الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.
72	المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية.
76	المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية
82	خاتمة
85	قائمة المراجع

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح مؤشرات الدول الأكثر هشاشة في الساحل الافريقي	48
02	الكميات المحجوزة من المخدرات لسنتي 2019-2020	58

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	دائرة نسبية تمثل الوفيات المرتبطة بالجماعات الارهابية في افريقيا 2023	53
02	أعمدة بيانية تمثل لعنف المرتبط بالجماعات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي سنة 2023	54